وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر (2000-2018)

من إعداد الطالبة:

- بوشارب مروة

تحت إشراف:

د. قميتي عفاف

لجنة المناقشة

أ.د حفاي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. قميتي عفاف	أستاذة محاضرة "ب"	مشرفا
د رنان مختار	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر (2000-2018)

من إعداد الطالبة:
- بوشارب مروة

تحت إشراف:
د. قميتي عفاف

لجنة المناقشة

أ.د حفاي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. قميتي عفاف	أستاذة محاضرة "ب"	مشرفا
أ.د رنان مختار	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى النور الذي أنار دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا و الذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح "والدي العزيز"

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها و غمرتني بالحب و الحنان و أشعرتني بالسعادة و الأمان هي حياتي و كل عمري "والدتي العزيزة"

إلى سندي في الحياة "إخوتي و أخواتي"

شكر وعرفان

الحمد لله العزيز الوهاب الذي ألهمني العزيمة و الإرادة لإنجاز هذا العمل

أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان للدكتورة "قميتي عفاف" لقبولها الإشراف على هذه المذكرة، و للإرشادات و التوجيهات التي قدمتها لي و نصائحها القيمة التي أفادتني في إنجاز هذا العمل المتواضع

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و إثراء هذا العمل.

ملخص

تحظى السياسة النقدية بإهتمام كبير من طرف العديد من المفكرين والباحثين في المجال الإقتصادي والمالي، وتحتل مكانة هامة من بين السياسات الإقتصادية العامة التي تنتهجها الدول عموما والجزائر خصوصا نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في تحقيق التوازن الإقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية، والذي تم فيه التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأنواعها، تطورها في الفكر الإقتصادي،وكذا أهدافها وأدواتها وشروط نجاحها وفعاليتها بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإستقرار الإقتصادي ومحدداته والإختلالات الإقتصادية الداخلية (التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي المتذبذب) وآلية تأثير السياسة النقدية في هذه الإختلالات.

وفي الأخير تم تحليل وتقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر،وذلك بإبراز واقع السياسة النقدية في الجزائر وتطور الوضعية النقدية بها، وصولا إلى دراسة وتحليل فعالية السياسة النقدية وكيفية تأثيرها على الإختلالات الإقتصادية الداخلية للفترة (2000-2018).

توصلت نتائج هذه الدراسة، إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة بالقدر الكافي في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية، نظرا لإرتباط الإقتصاد الجزائري بمورد وحيد (النفط) والذي تتحكم فيه الأسواق الدولية.

كلمات مفتاحية: سياسة نقدية، إختلالات إقتصادية داخلية، تضخم، بطالة، نمو إقتصادي.

Abstract

Monetary policy receives great attention from many thinkers and researchers in the economic and financial field, and it occupies an important place among the general economic policies pursued by countries in general and Algeria in particular, due to the essential role it plays in achieving economic balance.

This study aims to try to identify the effectiveness of monetary policy in addressing internal economic imbalances in Algeria during the period (2000-2018), by presenting the conceptual framework for monetary policy, in which the concept of monetary policy and its types, its development in economic thought, As well as its objectives, tools, conditions of success and effectiveness, in addition to shedding light on economic stability, its determinants, internal economic imbalances (inflation, unemployment, fluctuating economic growth) and the mechanism of the impact of monetary policy on these imbalances. Finally, the effectiveness of monetary policy in addressing the internal economic imbalances in Algeria was analyzed and evaluated, by highlighting the reality of monetary policy in Algeria and the evolution of the monetary situation in it, leading to a study and analysis of the effectiveness of monetary policy and how it affects internal economic imbalances for the period (2000-2018).

The results of this study concluded that monetary policy in Algeria was not sufficiently effective in addressing internal economic imbalances, due to the Algerian economy being linked to a single resource (oil) which is controlled by international markets.

Keywords: monetary policy, internal economic imbalances, inflation, unemployment, economic growth.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	**أ– و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية	**3**
المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية وأنواعها	**3**
المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي	**5**
المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية	**17**
المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية	**19**
المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية	**21**
المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية	**21**
المطلب الثاني: الأهداف الوسطية للسياسة النقدية	**22**
المطلب الثالث : الأهداف النهائية للسياسة النقدية	**24**
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية	**26**
المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية	**26**
المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية	**27**
المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية	**28**
خلاصة الفصل	**30**

الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية	
تمهيد	**32**
المبحث الأول: الإستقرار الإقتصادي ومحدداته	**33**
المطلب الأول: الطلب الكلي ومحدداته	**33**
المطلب الثاني: العرض الكلي ومحدداته	**35**
المطلب الثالث: التوازن الإقتصادي	**36**
المبحث الثاني : الإختلالات الإقتصادية الداخلية	**38**
المطلب الأول : التضخم	**38**
المطلب الثاني : البطالة	**42**
المطلب الثالث: النمو الإقتصادي	**45**
المبحث الثالث: آلية تأثير السياسة النقدية في الإختلالات الإقتصادية الداخلية	**47**
المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على التضخم	**47**
المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على البطالة	**48**
المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي المتذبذب	**49**
خلاصة الفصل	**51**
الفصل الثالث: فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر	
تمهيد	**53**
المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر	**54**
المطلب الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر	**54**
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر	**58**
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر	**59**
المبحث الثاني: تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**65**
المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**65**
المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**67**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الكتلة النقدية في الجزائر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**69**

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في التأثير على الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر	**71**
المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم	**71**
المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة	**73**
المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في إستقرار معدلات النمو الإقتصادي	**76**
خلاصة الفصل	**78**
خاتمة عامة	**80**
قائمة المراجع	**84**

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

1- الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**60**
02	تطور نسبة الإحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**61**
03	تطور معدل إسترجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**63**
04	تطور معدل التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**64**
05	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**66**
06	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**68**
07	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**70**
08	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**71**
09	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**74**
10	تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**76**

2- الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط توضيحي لنموذج كينز المبسط	**10**
02	منحنى الطلب على النقود من أجل المبادلات	**11**
03	منحى الطلب على النقود من أجل الإحتياط	**12**
04	منحنى الطلب على النقود من أجل المضاربة	**13**
05	دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي	**14**
06	المربع السحري لكالدور	**24**
07	منحنى الطلب الكلي	**34**
08	منحى العرض الكلي	**35**
09	منحنى التوازن الإقتصادي	**37**
10	تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**72**
11	تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**74**
12	تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	**76**

مقدمة عامة

تولي الدول إهتماما بالغا بالسياسة الإقتصادية العامة وذلك بإصدار مختلف القوانين المنظمة لها، التي تتماشي مع الأهداف المرجوة حسب الظرف الإقتصادي القائم وكذلك بوضع إستراتيجيات تحدد إتجاه كل سياسة عن طريق تحديد الأهداف والأدوات الواجب تطبيقها لتحقيق هذه الأهداف.

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة من بين السياسات الإقتصادية، نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في التأثير على أهم المتغيرات الإقتصادية، كما أنها تعد حلولا لمشاكل إقتصادية كالتحكم في كل من معدلي البطالة والتضخم، والعمل على ايجاد حلول لأي إختلال لميزان المدفوعات، ومن ثم تحديد قيمة العملة المحلية، بما يتلاءم مع الأوضاع الإقتصادية، وذلك بإستخدامها للأدوات التي تتماشى مع الظروف الإقتصادية إلى تحقيق النمو الإقتصادي.

حيث تتمثل الإختلالات الإقتصادية في الإختلالات الداخلية والخارجية، وكلاهما مرتبطين بجانبي العرض والطلب. فقد يشهد الإقتصاد تضخما أو بطالة أو يشهدهما معا، ما ينجر عنه إنخفاضا وتذبذبا في النمو الإقتصادي وهذا الإختلال داخلي، كما أنه قد يحدث إختلال خارجي ويتمثل أساسا في الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، علما أن الإختلال الخارجي مرن لمتغيرات عالمية، تتمثل أساسا في حركة أسعار البترول، ما يجعلنا نركز على الإختلال الداخلي وفقط.

وقد تباينت الدول في تبني هاته السياسات و الإستراتجيات والمناهج المختلفة، أملا في الوصول إلى ما هو كفيل بتحقيق طموحاتها الإقتصادية معالجة إختلالاتها الإقتصادية، فالجزائر كغيرها من دول العالم سعت إلى تحقيق التنمية بمختلف قطاعاتها، وتبنت في ذلك العديد من الإصلاحات النقدية والمالية، ومنذ إنتقال إقتصادها من إقتصاد موجه إلى إقتصاد حر، أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلين 03-11 و 04-10 واللذين ظهر فيهما مبدأ الإهتمام والتوسع في إستخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها وأهدافها. ومع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق سياسة نقدية في ظل إقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل، وفائض هام لميزان المدفوعات، ونسبة إيجابية للنمو الإقتصادي من نسب عالية من البطالة، حيث إعتمدت الجزائر على سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برامج الإنعاش والدعم الإقتصادي.

رغم هذه النتائج الإيجابية المحققة، فهذا لا يعني بأن أداء السياسة النقدية أصبح مستقرا، بل يجب التأكيد على أن هذا الإستقرار قد يكون مرده إلى إرتفاع أسعار البترول، وبإعتماد الجزائر على مصدر وحيد للدخل "البترول"، وما يصاحب هذا الأخير من تقلبات في الأسواق الدولية خارجة عن سيطرتها، بشكل يجعل الموارد المخصّصة للسياسة النقدية غير مستقرة مما يؤثر على أداءها وفعاليتها وهذا ما يظهر جليا في الوقت الحالي.

وبناءً على ما تقدم، سنحاول في هذه الدراسة التركيز والتحقّق من فعالية السياسة النقدية في التأثير على بعض الإختلالات الإقتصادية الداخلية كمعدلات البطالة والتضخم المرتفعة، وتذبذب معدلات النمو

بإعتبارهم من أهم المؤشرات الأساسية لإقتصاد أي دولة (مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي) خلال الفترة (2000 - 2018)، إنطلاقا من صياغة الإشكالية التالية:

1- الإشكالية الرئيسية:

هل تم توجيه السياسة النقدية بما يمكنها من معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر؟.

2-الإشكالية الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية تندرج التساؤلات الفرعية التالية:

أ- فيما تتمثل المعالم الأساسية للسياسة النقدية و ماهي أدواتها؟.

ب- فيما تتمثل أهم الإختلالات الإقتصادية الداخلية؟ .

ج- كيف ساهمت السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر؟.

3-فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

أ- تسعى السياسة النقدية في الجزائر بإتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير للتحكم في المعروض النقدي وتستخدم مجموعة من الأدوات بغرض تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

ب- يعتبر ارتفاع كل من التضخم و البطالة و تذبذب النمو الإقتصادي من مظاهر الإختلالات الإقتصادية الداخلية و التي تستدعي قيام السلطات بتوجيه السياسات و البرامج لمعالجتها.

ج- إستفاد الإقتصاد الجزائري من السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنك المركزي في تحقيق التوازن ، بشكل يجعله يعمل بنفس الآليات والإستراتجيات في السنوات القادمة.

4- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

أ-مكانة و أهمية السياسة النقدية من بين السياسات الإقتصادية الكلية و الدور الفعال الذي تلعبه في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية.

ب-يعالج موضوعاً من المواضيع الرئيسية في الحياة الإقتصادية و الذي يثير الجدل بين الباحثين و الأعوان الإقتصاديين و صناع القرار.

ج-الظروف الإقتصادية التي تواجه السياسة النقدية في الجزائر بسبب تذبذب الموارد المالية للإقتصاد الجزائري والمرتبطة كليا بقطاع المحروقات و الذي تتحكم فيه الأسواق الدولية ما يطرح مدى قدرة الحكومة على التحكم في الكتلة النقدية و تسيرها.

5- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف و التي نذكر منها ما يلي:

أ- إبراز الإطار النظري للسياسة النقدية، التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي كمؤشر لقياس أداء الإقتصاد.

ب- التعرف أكثر على طبيعة الإختلالات الإقتصادية الداخلية و كيفية معالجتها.

ج- إعطاء نظرة حول واقع السياسة النقدية في الجزائر.

د- محاولة تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية.

6- الدراسات السابقة:

بعد تطلعنا لعدة دراسات سابقة حول الموضوع لم نجد موضوع مشابه له لأن معظم الدراسات لا تتناول كل الإختلالات الإقتصادية الداخلية و أغلبها يتناول إختلال واحد أو الإختلالات الإقتصادية الكلية، و من بين هذه الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع نجد ما يلي:

أ-رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية و المالية لمعالجة الإختلالات الإقتصادية في الجزائر، رسالة دكتورةفي العلوم الإقتصادية، تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017. إشكالية بحثه تمحورت في مدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في ظل التنسيق

بين السياستين النقدية و المالية في الجزائر للفترة (2000-2014م) و هدفت الى معرفة تطورات السياسات النقدية و المالية في الإقتصاد الجزائري و للوصول الى طبيعة الإختلال في الإقتصاد الجزائري و الإجراءات المتبعة من قبل السلطات الوصية لعلاجه.

توصلت نتائج البحث إلى أن الجزائر إهتمت بالسياسة النقدية أكثر من المالية، و توصلت السياسة النقدية لمعالجة التضخم من خلال الحفاظ على إستقرار الأسعار و أهملت التشغيل و النمو الإقتصادي.

ركزت هذه الدراسة على السياستين معاً المالية و النقدية و جميع الإختلالات الإقتصادية، بينما في دراستنا سنركز على السياسة النقدية فقط و علاقتها بالإختلالات الإقتصادية الداخلية و ليست الكلية.

ب-بن سماعين مراد و رحماني سمير، درو السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة (2000-2019)، مقال بمجلة (آفاق للبحوث و الدراسات)، مجلد 04، العدد01،2021، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر . هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لمكافحة التضخم و تحقيق الإستقرار النقدي.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر نسبياً في التضخم و ذلك لوجود مبررات أخرى.

تقاطعت هذه الدراسة مع موضوعنا في السياسة النقدية لكنها أهملت المتغيرات الإقتصادية الأخرى كالبطالة والنمو الإقتصادي كمؤشرات أساسية لأداء الإقتصاد و هو ما سنركز عليه في موضوعنا.

ج-صلاح الدين كروش و ربيع قرين، أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي و البطالة في الجزائر للفترة (1990-2017)، مقال بمجلة (الإستراتيجية و التنمية) مجلد11، العدد02،2021، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر . هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و قياس دور فعالية السياسة النقدية في الجزائر و أدواتها في تحقيق معدلات نمو مقبولة من ناحية، و كذا تقليص معدلات البطالة.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع من تحقيق أهاف السياسة النقدية فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي و تخفيض البطالة.

نختلف عن هذه الدراسة في إدماجنا لمعدل التضخم ضمن دراستنا بإعتباره متغير جدّ مهم يشغل فكر حكومات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و الذي أهملته هاته الدراسة.

7- أسباب اختيار موضوع البحث:

هناك عدة أسباب دفعتني لإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي فالأسباب الذاتية تتمثل في الميول الشخصي للموضوع و الرغبة في تحليل المواضيع الاقتصادية الكلية. أما عن الاسباب الموضوعية فتتمثل في:

أ- أهمية الموضوع في الحياة الاقتصادية، كما ذكرنا سابقا والمطروح بقوة على جميع الأصعدة لتقييم مدى نجاحه.

ب- تسليط الضوء على واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل الظروف الإقتصادية التي تعيشها حاليا، و التي تحتم عليها إستخدام السياسات المثلى بغية الوصول إلى أهدافها الإقتصادية المسطرة، الأمر الذي دفعني أكثر للوقوف على مدى نجاحها في ذلك.

8-صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث ما يلي: صعوبة جمع البيانات الاحصائية و ذلك بسبب اختلافها و تناقضها من مصدر لآخر و التي على أساسها يبنى التحليل الاقتصادي.

9-حدود البحث:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

أ-حدود مكانية: خصصت هذه الدراسة للإقتصاد الجزائري من خلال إبراز دور السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الأمد القصير.

ب-حدود زمانية: تم تحديد الفترة (2000-2018) و هي الفترة التي شهد فيها الإقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة، نتيجة لما عرفتها الجزائر من وفرة للموارد المالية نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات (2000-2014)، وإنخفاض للموارد (2015-2018) لإنهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و هو ما دعى إلى تطبيق و إستخدام سياسات نقدية مختلفة.

10-منهج البحث:

قصد الإلمام بكل جوانب الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري للدراسة، ثم إستخدام المنهج التحليلي في تحليل المتغيرات الإقتصادية وكذا الأثر الذي تمر منه السياسة النقدية على المتغيرات

الإقتصادية الداخلية، و في الجانب التطبيقي لتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالدراسة و إستخلاص مختلف النتائج.

11-خطة البحث:

من أجل الوصول إلى هدف الدراسة و للإجابة على الإشكالية المطروحة و كذا الأسئلة المتفرعة منها قمنا بتقسيم بحثنا إلى مقدمة يتوسطها ثلاث فصول تنتهي بخاتمة و هذا على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و هو الذي يمهد للموضوع، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث تم التطرق فيها إلى مفهوم السياسة النقدية و أنواعها و أهم النظريات التي إهتمت بها، و كذا إلى شروط نجاحها و فعاليتها لننتقل إلى أهدافها ثم أدواتها.

الفصل الثاني: بعنوان دور السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث من خلال تسليط الضوء على التوازن الإقتصادي و محدداته، ثم إعطاء صورة مجملة على الإختلالات الإقتصادية الداخلية من التضخم و البطالة و النمو الإقتصادي المتذبذب، مرورا إلى إبراز أثر السياسة النقدية على الإختلالات الإقتصادية الداخلية.

الفصل الثالث: بعنوان فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، و الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا فيه واقع السياسة النقدية في الجزائر، بالإضافة إلى إبراز تطور الوضع النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، و أخيراً فعالية السياسة النقدية في التأثير على الإختلالات الإقتصادية الداخلية خلال ذات الفترة.

كما يتوج البحث بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها وتتضمن الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة وبعض التوصيات التي يمكن الإفادة بها، وكذا أهمالأفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تمهيد

أخذت مسألة تدخل الدولة في الإقتصاد حيزا هاما في الفكر الإقتصادي، وما يتخلله من إتفاق أو إختلاف حول مستوى هذا التدخل، إلا أن وجود الدولة كفاعل في المجال الإقتصادي يبقى ضروريا، ولعلى السياسة النقدية تعد من أهم السياسات الإقتصادييية التي تعتمد عليها الدولة للتحكم في سير النشاط الإقتصادي، وذلك من أجل تحقيق مختلف أهدافها.

وتكون هاته السياسة النقدية فعالة إذا تمكنت بإستخدام أدواتها بكفاءة للتأثير على النشاط الإقتصادي ، محققة بذلك الأهداف الإقتصادية الكلية.

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في النشاط الإقتصادي، وتعد من أهم السياسات الإقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الإقتصادية وللوقوف على هذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة النقدية أنواعها، تطورها التاريخي وكذا شروط نجاحها وفعاليتها في الدول المتقدمة والنامية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها.

تطور مفهوم السياسة النقدية بتعاقب الأفكار والمدارس الفكرية، وتعتبر السياسة النقدية إحدى وسائل السياسة الإقتصادية الكلية التي تتخذ من المتغيرات النقدية موضوعا لتدخلاتها، وتعمل على تحقيق الإستقرار الإقتصادي الذي يوفر مناخا ملائما لممارسة النشاط الإقتصادي، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف السياسة النقدية وإستعراض أنواعها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية نذكر منها:

التعريف الأول: "هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الإقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي[1]."

التعريف الثاني: "هي مجموعة الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الإقتصاديين"[2].

التعريف الثالث:" تعرف بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الإقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني"[3].

التعريف الرابع:" تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار"[4].

---

[1] بلعزور بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان مطبوعات الجامعية،ط3، الجزائر، 2008، ص 112.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص55.

[3] محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مقال لمجلة (الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية)، العدد 02، 2012، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تامنعست، الجزائر، ص 463.

[4] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011ن ص 73.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي وسلوك الأعوان الإقتصاديين لتحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية:

يتفق أصحاب الإختصاص في المالية العامة، والباحثين الإقتصاديين على أن هناك نوعين من السياسة النقدية، حيث تستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى، أي حسب الوضع الإقتصادي السائد في البلد.

1- السياسة الإقتصادية التوسعية[1]: تستخدم السياسة النقدية التوسعية في حالة الركود الإقتصادي حيث تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد، وذلك من أجل تحقيق النمو الإقتصادي وزيادة التشغيل حيث تتخذ الدولة ممثلة في السلطة النقدية (البنك المركزي) إجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي، ما يترتب عليه زيادة الطلب على السلع والخدمات ويتحقق ذلك للبنك المركزي من خلال:

- تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي.
- تخفيض سعر إعادة الخصم.
- دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية المتداولة في السوق المالي.

2- السياسة النقدية الانكماشية:[2] يعد الهدف من إتباع هذه السياسة إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها إقتصاديات الدول المختلفة، وعليه تتبع السلطات النقدية "البنك المركزي" الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي مما يترتب عليه الإنخفاض في دخول الأفراد والعائلات والمؤسسات، وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات، ويتحقق ذلك بإتباع البنك المركزي للإجراءات التالية:

- رفع سعر إعادة الخصم.
- رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي.
- دخول البنك المركزي بائعا للأوراق المالية.

[1] محمد إدريس، السياسة النقدية – سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 17، أبو ظبي 2021.

[2] حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية في الجزائر (2000-2014) رسالة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد مالي جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس،الجزائر- 2017، ص ص 32-33.

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي.

عرفت السياسة النقدية عدة تطورات عبر العديد من مدارس الفكر الإقتصادي، وتطورت أكثر مع ظهور المدرسة الكلاسيكية التي رسخت مبادئها وركائزها الأساسية، لتبرز أكثر مع وجود المدرسة الكينزية التي تنظر للسياسة النقدية نظرة مغايرة، لتظهر المدرسة النقدوية المعاصرة لتعيد إحياء الفكر الكلاسيكي لكن بنظرة مختلفة.

1- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي: يقوم التحليل الكلاسيكي على كون النمو الإقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الإقتصادية، ويقوم بتقسيم الإقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي ويتم توازنهما الواحد بمعزل عن الآخر وذلك إنطلاقا من الفرضيات التالية:[1]

- النقود عبارة عن متعير حيادي، لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي.
- التوازن يتحقق دائما عند الإستخدام التام لعوامل الإنتاج.
- النقود لا تغير من التوازن في الإقتصاد وإنما تحدد مستوى العام للأسعار.

ومن هنا ركز الكلاسيك إهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، وقد ظهرت هذه النظرية في القرن 19، عندما كان يسيطر قانون ساي على النشاط الإقتصادي، حيث يرى أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به وفقا لهذا التحليل قامت هذه النظرية على الإفتراضات التالية:[2]

ثبات حجم المعاملات: تفترض هذه النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الإقتصادي مرتبط بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، أي أن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الإقتصادي بل هي وسيط للمبادلات فقط.

ثبات سرعة دوران النقود : ويقصد بها متوسط عدد المرات التي إنتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية في فترة زمنية معينة.

تنص هذه النظرية على أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود وهذه العوامل تتمثل في درجة كثافة السكان وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية وكل هذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية – التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص ص 55،56.

إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كميات النقود: وهذا الإفتراض معناه أن أي تغير في كميات النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح وأهم من أخذ بهذا التحليل وإستخدمه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر هو الإقتصادي دافيد ريكاردو والذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الفكري التقليدي، حيث توصل أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كمياتها، بإعتبار أن أي زيادة في المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. لقد أخذت هذه النظرية شكلها النهائي من خلال معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية (صيغة كامبريدج).

1-1 معادلة التبادل لفيشر:

يؤكد "فيشر" في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة، وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجرى بين البائع والمشتري تتطلب إستبدال النقود بالسلع أو الخدمات[1]، ويترتب على ذلك أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات التي تم التبادل بها، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تساوي قيمة السلع والخدمات عدد المعاملات في تلك اللحظة T مضروبا في معدل سعر المعاملات P وعلى ذلك فإن القيمة PT ستكون مساوية لقيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود V ويتم التعبير عن هذه المعادلة رياضيا كما يلي:[2]

$$Mv= PT \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

- M كمية النقود المتداولة
- V سرعة دوران النقد
- P المستوى العام للأسعار
- T حجم الصفقة التي تجرى في زمن ما

يمكن تحويل النظرية (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر كما هو موضح في المعادلة رقم (2):

$$P = Mv/T \ldots\ldots\ldots(2)$$

يتضح من المعادلة (2) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود وأن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من V و T.

[1] يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال (2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 43.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-60.

لتحقيق التوازن في سوق النقد لا بد أن يتساوى الطلب على النقود مع عرضها أي

$$Ms = Md \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث يمثل كل من Ms و Md عرض النقود والطلب عليها على التوالي وبهذا يصبح بإمكاننا إستخدام المعادلة رقم (2) لمعرفة الكمية الحقيقية من النقود المطلوبة أي :

$$Md + Md/P = (1/V)\ T \ldots\ldots\ldots(4)$$

يتضح من المعادلة رقم (4) أن الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تتناسب عكسيا مع V وطرديا مع T وطالما يفترض ثبات كل من V وT في الأجل القصير لذلك فإن Md يبقى عند مستوى الثبات، فإذا حدث خلل في التوازن في سوق النقود بسبب الزيادة في عرضها عندئذ يصبح Md أكبر Ms، وإذا حدث العكس فإن الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تزداد ويأخذ مستوى السعر بالإنخفاض حتى يعود التوازن في سوق النقد.[1]

لقد تعرضت هذه النظرية إلى إنتقادات عديدة هي:[2]

- عدم صحة إفتراضاتها لأنه يصعب تصديق كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

- لم تأخذ هذه النظرية بعين الإعتبار متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة لأنها ظاهرة حقيقية.

- العلاقة بين كميات النقود والمستوى العام للأسعار ليست دائما طردية.

- أهمل هذا التحليل الجانب النقدي وإعتمد على الإنتاج بحيث إعتبر أن النقود ليست سوى وسيط لتبادل فقط وهذا غير صحيح.

1-2 معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة:

لقد إستندت هذه النظرية على مجموعة من أساتذة كامبريدج للإقتصاد، التي أطلق عليها هذا الإسم نسبة إلى المدرسة، وتقوم هذه المعادلة على أساس أن العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة،والدخل النقدي من جهة أخرى بإعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد وميلهم للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة

[1] بن حمود سكينة، دروس في الإقتصاد السياسي، دار الملكية والإعلام، دار النشر والتوزيع،ط1، الجزائر، 2005، ص 237.

[2] رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2008، ص 39.

يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال كميات النقود يكون وفق هذه النظرية تأثير غير مباشر عكس النظرية الكمية للنقود لفيشر.

يمكن التعبير على الطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة بالشكل التالي:

$$Md = KY \quad \ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث Y : تمثل الدخل القومي

K: معامل التناسب

بالتعويض في المعادلة رقم (3) نحصل على :

$$M = KY \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

تشير المعادلة رقم (6) إلى أن التغير في الأرصدة النقدية الحاضرة على المستوى العام للأسعار، يتجلى من خلال وجود علاقة عكسية بين K و Y عند إفتراض ثبات كمية النقود وهذا ما توضحه المعادلة رقم (7):

$$M = KY \rightarrow Y = M\,(1/K) \ldots\ldots\ldots (7)$$

أي أن نسبة ما يحتفظ به الأفراد يتناسب تناسبا عكسيا مع الدخل النقدي وعند التعبير عن الدخل الحقيقي الكلي بالمعادلة رقم (8) تصبح كالآتي:

$$Y = Y/P \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

$$M = KPY \quad \ldots\ldots\ldots(9)$$

حيث M حجم الدخل الحقيقي وP المستوى العام للأسعار و Y الدخل النقدي القومي

إن التغيير في هذه المعادلة هو تعويض الإنتاج (الدخل) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالطلب عليه.[1]

خلاصة القول أن معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة حاولت أن تبتعد عن النقد الذي وجه لنظرية معادلة التبادل، إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات، ومعظم هذه الانتقادات كانت محور انتقاد معادلة فيشر.

[1] ضياء مجيد المسوي، الاقتصاد النقدي- المؤسسات النقدية – البنوك التجارية، بنوك مركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 89.

2- السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

بعد أن تعرضنا بالدراسة والتحليل إلى النظرية الكلاسيكية وبينا أسباب فشلها سنتطرق إلى النظرية النقدية الكينزية التي جاء بها الإقتصادي جون مينارد كينز، وجاءت هذه النظرية لتحل مشكلة الإقتصاد العالمي في ذلك الوقت، حيث ظهرت أكثر حدة في نهاية الحرب العالمية الأولى وإنكشفت أكثر في أزمة الكساد العالمي سنة 1929، حيث قام كينز بتقديم حلول لأزمة الكساد العالمي وأحدث ثورة على التحليل الكلاسيكي.[1]

يقوم هذا التحليل على فرضيات مفادها أن أثر النقود على مختلف النشاطات الإقتصادية، يكون على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الإقتصادية الأساسية عكس التحليل التقليدي فقد قام كينز في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، وإستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي بحيث إعتمد كينز على الإفتراضات التالية:[2]

- وجه كينز إهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفصيل سيولة) وبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني حيث أن الأفراد قد يفضلون الإحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع إلى عوامل مختلفة أهمها: المعاملات، المضاربة، الإحتياط.

- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وأخذه لتفضيل السيولة.

- جاء بالنظرية العامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل، وكما أنها جاءت لتفسير التضخم والبطالة بإعتبار كلاهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.

- إهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الإقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع الكلية كحجم التشغيل، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب والعرض الكلي.

- رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمة وحدد معالم السياسة الإقتصادية الجديدة حتى يصل الإقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

[1] مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5 ، الجزائر، 2005، ص170 (بتصرف).

[2] إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009) مذكرة ماجستير في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 23-24.

– إهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى أن حجم الطلب الكلي الفعال، الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الإستهلاكية والطلب على السلع الإستثمارية فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية والثاني على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

– وفق لتحليل الكينزي لا يتمتع الأفراد بالرشادة إذا يمكن أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي وأن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها، وثمنها يتمثل في سعر الفائدة وأن الأجور لا تعرف المرونة على التغير بل أنها تصبح جامدة أو على الأقل لا تقبل الإنخفاض بعد حد معين، وأن الإدخار يتوقف على مستوى الدخل وأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقا لعرض النقود والطلب عليها، والمخطط التالي يوضح نموذج كينز المبسط.

شكل رقم1: مخطط توضيحي لنموذج كينز المبسط

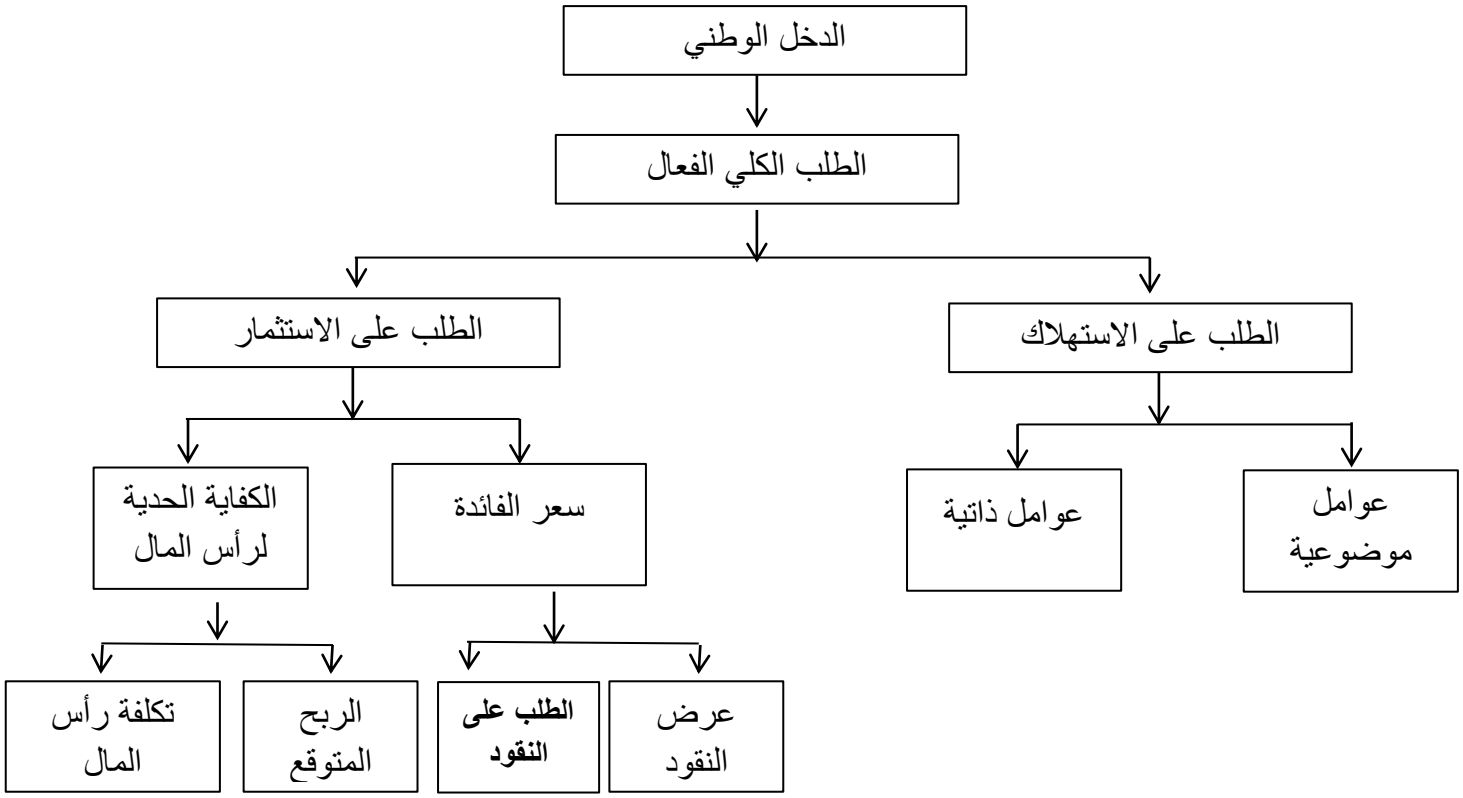

المصدر: بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

من أجل تحليل النظرية النقدية الكينزية نرى من الضروري مناقشة دالة الطلب على النقود ومدى حيادية هذه الأخيرة والعلاقة بين الإستثمار والإدخار والدخل، وأخيرا تحليل مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال.

2-1 الطلب على النقود عند كينز: هناك ثلاثة دوافع للطلب على النقود وهي:

2-1-1 دافع المعاملات[1]: عادة ما يرغب الأفراد بالإحتفاظ بالنقود بصورة سائلة بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية، وهذه النفقات تتمثل في شراء المواد الغذائية وإستخدام المواصلات... إلخ، بالنسبة للأفراد ودفع أجور العمال وشراء المواد الأولية ... إلخ بالنسبة للمنتجين يتوقف حجم الطلب على النقود من أجل المبادلات على الدخل ويمكن إعتبار أن الطلب على النقود من أجل المبادلات هو دالة تابعة في الدخل الوطني أي :

$$Md_1 = f(y) = a_1 y \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث a_1 = النسبة المحتفظ بها من النقود.

Md_1 = الطلب على النقود من أجل المبادلات

شكل رقم 2: يوضح منحنى الطلب على النقود من أجل المبادلات

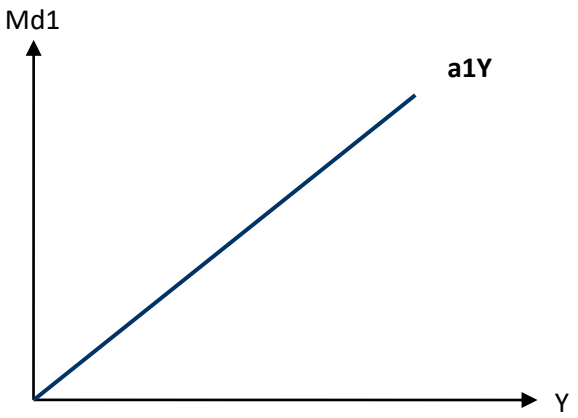

المصدر: عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية،ط5، الجزائر 2005 ، ص 224.

2-1-2 دافع الإحتياط:[2]

يحتفظ الأفراد بالنقود لغرض مواجهة الظروف والأحوال الطارئة والغير متوقعة والتي تستوجب منهم إنفاقا نقديا معينا.

والطلب على النقود بدافع الإحتياط دالة تابعة ذات ميل موجب:

$$Md_2 = f(y) = a_2 y \ldots\ldots\ldots (2)$$

[1] ضياء مجيد موسوي، الإقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 104.
[2] عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص 224.

حيث a_2 = النسبة المحتفظ بها من النقود.

Md_2= الطلب على النقود من أجل الحيطة والحذر.

Y = الدخل.

شكل رقم 3: يوضح منحنى الطلب على النقود من أجل الإحتياط

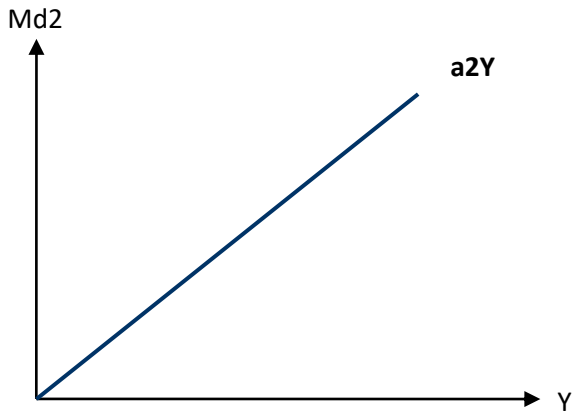

المصدر: عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ص 230.

2-1-3 دافع المضاربة:[1]

يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح، بحيث يحتفظ الأفراد بالنقود بهدف الإستفادة من تقلبات الأسعار التي يتوقعون حدوثها بالنقود بهدف الإستفادة من تقلبات الأسعار التي يتوقعون حدوثها في أسواق الأوراق المالية.

إذا فكمية النقود المحتفظ بها حسب كينز من أجل المضاربة مرتبطة عكسيا بسعر الفائدة ويمكن تحديد ذلك رياضيا كما يلي: $Md_3 = f(i)$ ..... (3)

حيث Md_3 = كمية النقود المحتفظ بها من أجل المضاربة

(i) = معدل الفائدة

[1] ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الشكل رقم 4 : يوضح منحنى الطلب على النقود من أجل المضاربة

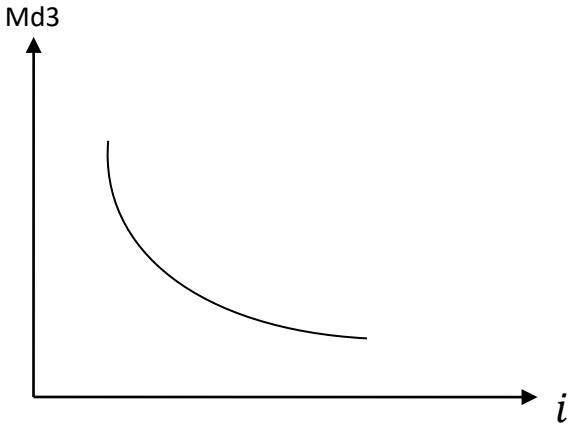

المصدر: عمر صخري ، مرجع سبق ذكره، ص 232.

لقد عد كينز السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الإقتصادية إلا أنه أقر أن السياسة النقدية تلعب دور المساعد لتلك السياسة، ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة مهمة غير كونها وسيلة للمبادلة وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغير الإقتصادي من خلال الدخل والإنتاج، ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغير في المعروض النقدي على المتغيرات الإقتصادية الكلية ومن ثم المسار الإقتصادي[1] ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي :

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015 ص ص 30-31.

الشكل رقم 5: يوضح دور السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي

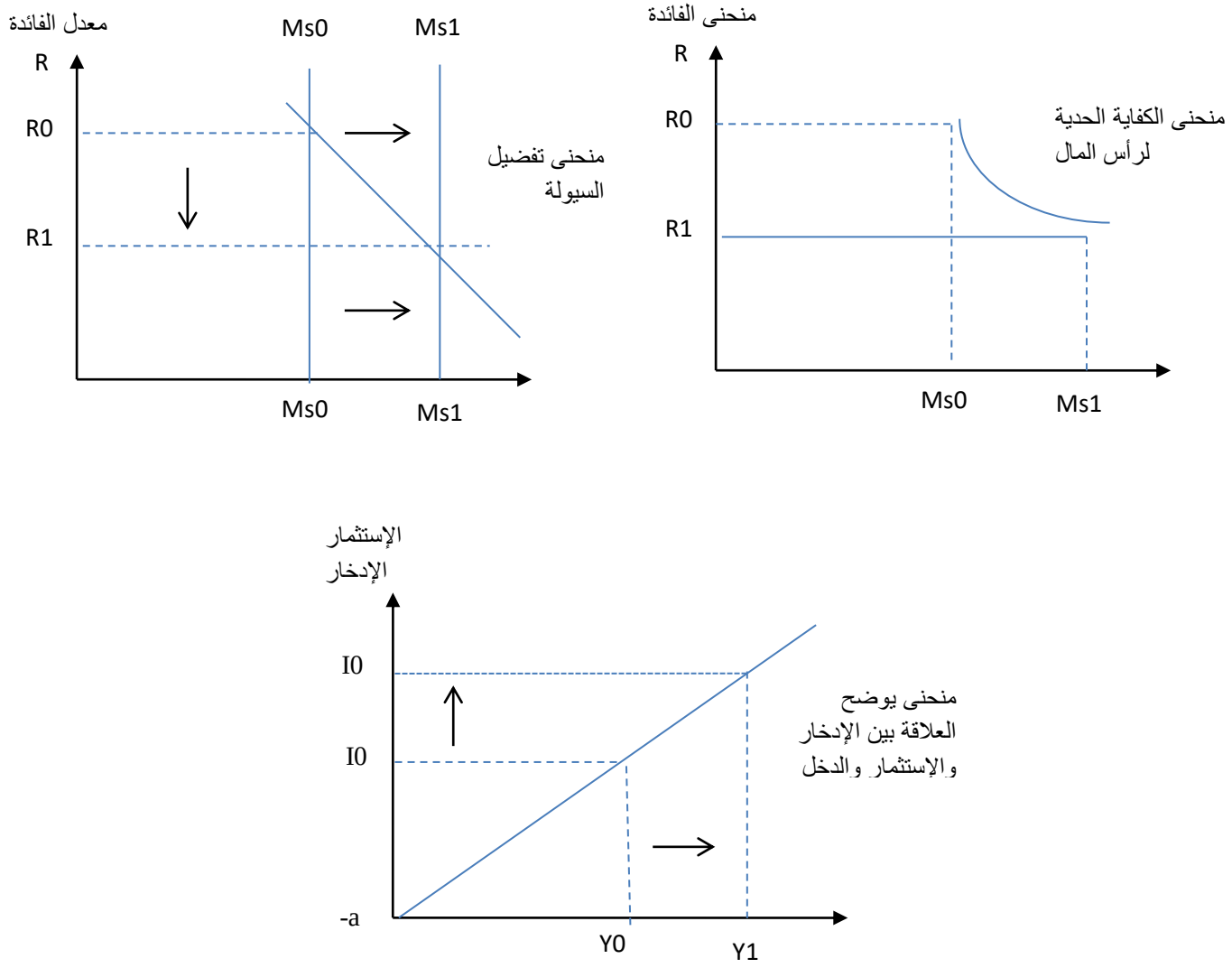

المصدر: عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2-2 تقييم النظرية النقدية الكينزية :

2-2-1 من حيث إيجابياتها:

- كان للفكر الكينزي أثر كبير في إدخال أدوات جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الإقتصادية .

-عمل كينز على الجمع بين الإقتصاد العيني والإقتصاد النقدي بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما.

-عمل على الربط بين الدراسة التحليلية للإقتصاد كعلم بحت وبين السياسة الإقتصادية.

- قدم تحليلا إقتصاديا متميزا.

- توصل كينز إلى أن الإقتصاد لا يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل فقط وإنما يتحقق عند مستويات أدنى من ذلك .

2-2-2 من حيث سلبياتها :

- لقي كينز معارضة ونقد في بناء نموذجه التحليلي للوضعية الإقتصادية آنذاك فتحليله كان مرتبطا بها ولكن هذا الفكر قد لا يكون صالحا على الإطلاق من غير هذه الظروف.

- تعرض النموذج الكينزي لإنتقادات كان سببها المباشر ظهور أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل تمثلت على الخصوص في معايشة التضخم مع الكساد جنبا إلى جنب الشيء الذي مهد لظهور نظرية جديدة تعرف بالمدرسة النقدية المعاصرة.

3- السياسة النقدية في التحليل النقدي

بعد التطرق لأهم ما جاءت به النظرية التقليدية والنظرية الكينزية في تحليلهما للأزمات الإقتصادية التي كانت سائدة آنذاك وفشل كلا النظريتين في الحد من الأزمات، جاءت النظرية النقدية المعاصرة التي جاءت بها مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، حيث قامت بتحويلها وتطويرها إلى نظرية الدخل النقدي مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الإقتصادي، حيث تقوم على مجموعة من الإفتراضات كما يلي:[1]

[1] إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005 ، ص 189.

- إستقلال كميات النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود.

- إستقلال دالة الطلب على النقود وأهميتها.

- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.

- الطلب على النقود يتوقف على نفس الإعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

- عدم خضوع الأعوان الإقتصاديين إلى الخداع النقدي.

3-1 الطلب على النقود[1]

طبقا لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الإحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صورة أخرى مثل السندات والأسهم والسلع العينية ورأس المال المادي كالآلات ورأس المال البشري، وبناء على هذا فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة لعائداتها وأذواق وتفضيلات مالكي الثروة ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم، والصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود عند فريدمان تتجلى فيما يلي:

$$Md= F\left(P-rb.re.\frac{\Delta p}{\Delta T}-\frac{1}{P}-\frac{YP}{P}-w-u\right)$$

حيث :

Md = دالة الطلب على النقود

P = المستوى العام للأسعار

rb = عائد السندات الذي يتمثل بسعر الفائدة السوقي

re = عائدة الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية

$\frac{\Delta p}{\Delta T}-\frac{1}{P}$ = يمثل معدل التضخم المتوقع

$\frac{YP}{P}$ = يمثل رصيد الدخل عن طريق سعر الفائدة

w = رأس المال (الثروة)

u = يمثل تفضيلات وأذواق المستهلكين.

[1] عوض فاضل و إسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990 ، ص 568.

3-2 عرض النقود

أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فريدمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، أي أن للنقود دور كبير في النشاط الإقتصادي فأي تقلبات في عرض النقود ستعود إلى تقلبات في النشاط الإقتصادي وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف دون حدوث تضخم يتطلب نمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي، أي ضبط معدل التغير في عرض النقود وبنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الإقتصادي والذي بدوره يحقق إستقرار نقديا، وهذا هو دور السياسة النقدية.

فقد أشار فريدمان إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي في الأمد القصير، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار في الأمد الطويل، ومن ثم فإن الزيادة السريعة في المعروض النقدي خلال الأمد الطويل تسبب إرتفاعا في معدل التضخم وليس إرتفاع معدل النمو، بحيث أنهم ينظرون إلى التضخم كظاهرة نقدية بحتة، وله دور فعال للمساهمة في إصلاح حالة النظام الرأسمالي[1].

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية:[2]

يتطلب نجاح السياسة النقدية في أي دولة توفر مجموعة من الأهداف نذكر أهمها:

- مدى إستقلالية البنك المركزي.
- وجود نظام معلوماتي فعال (وضع الميزانية، معدل النمو، ميزان المدفوعات، نوعية البطالة ..... إلخ).
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة.
- هيكل النشاط الإقتصادي.
- درجة الوعي الإدخاري للأعوان الإقتصاديين، إذ أن الإكتناز يقف حاجزا أمام عمل السياسة النقدية.
- توافر أسواق مالية ونقدية متطورة.
- سياسة الإستثمار وطبيعة التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب.
- وجود نظام سعر الصرف ثابت وهذا إلتزام تتحمله السلطات النقدية ويتم بموجبه الحد من التذبذبات في أسعار الصرف.

[1] مايكل أبدجمان، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية، 1988، ص332.
[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 77 (بتصرف).

تحتاج السياسة النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة ونجاحها ومن هذه الوحدات نذكر[1]:

1- القطاع الحكومي: يقوم قطاع الحكومة بفرض ضرائب وإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الإقتصاد السائدة، حيث تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الإقتصادي ويوجد نوع ثاني من الإنفاق هو الدعم والإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد.

تعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية من العجز او الفائض لها دور في إستقرار الإقتصاد الكلي والسيولة.

وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له تأثير في الحياة الإقتصادية والعلاقات النقدية.

2- القطاع العائلي: يقصد به قطاع الأسر المستهلكة والمنفقة حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخول، فهذا القطاع يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الإدخار وكمية الودائع لهذا القطاع.

3- قطاع الأعمال: يتأثر هذا القطاع بتوجيهات الدولة وقوانينها وبالتالي فإن الدولة تؤثر على عرض النقود بالزيادة أو الإنخفاض

4- القطاع المالي: يؤدي هذا القطاع دور مهم في الإقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة للإقتصاد ضمن إطار حدود السياسة النقدية التي تقوم برسمها السلطات النقدية، بحيث يتلقى القطاع المالي الودائع من الأعوان الإقتصاديين ويقوم بإقراضهم بحيث يتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية.

5- القطاع الخارجي: يعتبر مصدر أساسي لسد حاجيات الطلب المرتفع على السلع والخدمات، كما أنه وسيلة لتصريف السلع والخدمات الفائضة وفي هذه الحالة سيكون هناك تأثير على النشاط الإقتصادي.

لذا يجب على السلطات النقدية أن تتحصل على معلومات مفصلة على كل القطاعات المذكورة، وكيفية عملها لتكوين نظرة شاملة ومعرفة دقيقة حول كيفية تشغيل الإقتصاد لتصميم سياسة نقدية فعالة لتحقيق الأهداف المرغوبة.

[1] مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزاور، الوادي، الجزائر، 2007، ص 67.

المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية

يقصد بفعالية السياسة النقدية أي مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، وتجدر الإشارة إلى أن مدى فعالية السياسة النقدية في أي دولة يظل محكوما بطبيعة الهيكل الإقتصادي والإجتماعي للدولة، وبالتالي فإن أي خلل قد يصيب أي هيكل من الهياكل الإقتصادية والإجتماعية في الدول يعتبر حجرة عثر أمام فعالية السياسة النقدية.

1- فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة

تعتمد السياسة النقدية في الدول المتقدمة على إستخدام الأدوات الغير مباشرة (الكمية) للتأثير على حجم النقود، وبالتالي على حجم الإئتمان ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية، وإستجابة البنوك التجارية لتعليمات البنك المركزي من ناحية، ومن ناحية أخرى وجود أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، وبالتالي يؤدي إلى تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية وزيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي، فقبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل يؤدي إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على حجم الإئتمان، من خلال الأثر الذي يحدثه على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل إئتمانا قصير الأجل، كما أن وجود سوق مالية متطورة ومرنة تتعامل مع أوراق مالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة، لإن البنك المركزي لا يستطيع تنفيذ هذه العملية بسرعة إذا لم تتوفر هذه الأسواق المالية، من جهة أخرى نجد أن النقود المصرفية في الدول المتقدمة تشكل الجزء الأكبر من النقود المتداولة فتغير نسبة الإحتياطي القانوني حيث يكون لها أثر كبير وفعال في التأثير على المعروض النقدي وبالتالي تبين لنا أن إستخدام الأدوات الكمية له دور فعال في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الإقتصادي[1] .

2- فعالية السياسة النقدية في الدول النامية :

تختلف الدول فيما بينهما من حيث الموارد الإقتصادية التي تمتلكها و من حيث درجة تقدمها وبالتالي تختلف أهداف من دولة إلى أخرى و تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية من الدول المتقدمة، لذلك نجد بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم و عمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 32-33.

بل ضعيف و أن الإعتماد ينصب كله على نسبتي الإحتياطي القانوني و على الأدوات المباشرة (الكيفية) من جهة أخرى[1].

وهناك العديد من الأسباب التي قد تحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية و أهم هذه الأسباب نذكرها كما يلي[2]:

- عدم وجود أسواق مالية و نقدية منظمة ، و في حالة وجودها فهي تتميز بضيق نطاقها ، وهذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم و إستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة

- ضعف الوعي الإدخاري ، حيث يتجه الأفراد في دول النامية إلى الإحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة و ليس ودائع أو أوراق مالية الأمر الذي يقلل دور البنوك التجارية.

- نقص الإستثمارات نتيجة للتغيرات التي تحدث لأسعار الفائدة بسبب إنخفاض الكفاية الحدية لرأس مال و إرتفاع درجة المخاطر، و بالتالي أي محاولة لزيادة الإستثمار تستلزم تخفيض سعر الفائدة.

- نسبة النقود الورقية و المعدنية المتداولة في هذه الدول كبيرة، أما النقود الكتابية فدورها محدود ،وتعتبر كأداة لتسوية المدفوعات.

- نظام ضريبي غير مشجع على الإستثمار.

[1] أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 242.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص131-132

المبحث الثاني : أهداف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الإقتصادية الكلية لذلك فأهداف السياسة النقدية لا تختلف عن أهداف السياسات الإقتصادية الأخرى ، إذا تسعى عموما إلى المحافظة على الإستقرار العام للأسعار ومستويات منخفضة للبطالة، و نمو إقتصادي مقبول و هي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ، و حتى يتم تحقيق هاته الأهداف لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي ، وذلك من خلال تحديد أهداف أولية و التي لها تأثير على الأهداف الوسيطية و التي بواسطتها يتم الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية

المطلب الأول : الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية و هي عبارة عن متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطية ، كما تعتبر وسيلة ربط بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها، و تتكون من مجموعتين من المتغيرات و هي :

1- مجمعات الإحتياطات النقدية :

تتضمن القاعدة النقدية مجموع إحتياطات البنوك و إحتياطات الودائع الخاصة و الإحتياطات غير المقترضة.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الإحتياطات المصرفية ، حيث أن النقود المتداولة لدى الجمهور و الإحتياطات المصرفية تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع ، أما الإحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي ، و تضم الإحتياطات الإجبارية و الإحتياطات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك ، أما الإحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة و الودائع في البنوك الأخرى.

أما الإحتياطات غير المفترضة فهي تساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية. [1]

2- أحوال سوق النقد : تحتوي على الإحتياطات الحرة و معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها ،ويقصدبأحوال سوق النقد قدرة المقترضين و مواقفهم السريعة أو

[1] حمداني معمر وبناي مصطفى، أهمية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية (2000-2017) مقال لمجلة (الإقتصاد الجديد) العدد 04 -2021، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 903-904

البطيئة في معدل نمو الإئتمان و مدى قدرة المقرضين في فرض أسعار الفائدة ، و صعوبة شروط الإقتراض الأخرى[1].

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطية للسياسة النقدية ، تلك المتغيرات النقدية التي يمكن للبنك المركزي أن يؤثر عليها و ذلك من أجل الوصول إلى الهدف النهائي و تتمثل هذه الأهداف في :

1- المجمعات النقدية :

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق أي أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان. [2]

2- سعر الفائدة :

يعتبر هذا الخيار في منتهى الدقة ، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد سعر الفائدة الجيد و المناسب للإقتصاد و من جهة أخرى تعتبر أسعار الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية ،يتمسك البنك المركزي بسعر فائدة إسمي مستقر لأطول فترة ممكنة تفاديا لصدمات قد تحدث في سوق النقد، و يعتبر سعر الفائدة مهم جدا سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، يجب أن تكون معدلات فائدة إيجابية لا منخفضة و لا مرتفعة. [3]

يوجد العديد من معدلات الفائدة في الإقتصاديات المتطورة و أبرزها هي[4] :

- **المعدلات الرئيسية** : وهي المعدلات التي يفرضها البنك المركزي للبنوك التجارية ، كما يسند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

- **معدلات السوق النقدية** : و هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول (**سندات خزينة قابلة للتداول شهادات الإيداع..... إلخ**).

- **معدلات السوق المالية** : هي التي على أساسها تصدر السندات.

---

[1] بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الإقتصادي في الجزائر (1990-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010 ، ص 16.

[2] حمداني معمر وبناي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 904.

[3] مصطفى عبد الرؤوف و عبد الحميد هاشم، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي في الدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة مصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2010، ص 31.

[4] صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية (مفهوم- أهداف- أدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 127.

– **معدلات المدينة** : و هي القروض المطبقة على القروض الممنوحة.

3– سعر الصرف:

يمثل سعر الصرف كمؤشر إيجابي حول الأوضاع الإقتصادية لبلد ما ،و يستخدم كهدف وسيط للسياسة النقدية التي بدورها يمكن أن تساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض العملة ،و تؤدي هذه السياسة إلى تشجيع الصادرات ، و إذا فشلت في تشجيع الصادرات فإنها تحد من الواردات و هكذا تتحسن وضعية ميزان المدفوعات[1].

تتم هذه العملية في إطار إتباع سياسة تحرير و تعويم سعر الصرف ، وفي ظل السيطرة على التضخم و تحقيق الإستقرار في الأسعار ، الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور.

4– متغيرات أخرى:

يمكن للبنك المركزي أن يستهدف الدخل الإسمي كهدف وسيط ، و يعمل على التأثير في الطلب الكلي الحقيقي للوصل أو الحفاظ على الدخل الإسمي المستهدف ، كما يمكنه أيضا إستهداف حجم معين من القروض المقدمة للإقتصاد ، بإعتبارها أكثر الأدوات إستجابة للسياسة النقدية من خلال قنوات عديدة (الإستهلاك، الإستثمار، الصادرات ،الواردات)[2].

5– معايير إختيار الأهداف الوسيطية :

تؤخذ عند إختيار الأهداف الوسيطية عدة معايير لها علاقة بالهدف الأولي و لها أثار على الهدف النهائي و تجعله يفي بالغرض أكثر من غيره وتتمثل في [3]:

5–1 القابلية للقياس :

يجب أن يخضع الهدف للقياس الدقيق لأنه يعتبر الإشارة التي تبين حقيقة إتجاه سير السياسة النقدية نحو تحقيق الهدف النهائي يتطلب هذا المعيار ضرورة وضوح المتغيرات المراد إختياره و توافر بيانات دقيقة عنه ، فمثلا بيانات سعر الفائدة متاحة ، أما البيانات عن الناتج الوطني تتاح بعد فترة قد تصل إلى ما بعد سنة و من جهة فإن بيانات الناتج الوطني أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية و العرض النقدي ، و من ثم فإن الإعتماد على

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص 275.

[2] رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الإختلالات الإقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل قتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص 8.

[3] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 132.

سعر الفائدة أو العرض النقدي لتكوين أهداف وسيطية بدلا من الإعتماد على أهداف أخرى من الناتج الوطني لأن الأولى تقدم إشارات دقيقة وواضحة .

5-2 القدرة على التحكم في الهدف الوسيط :

للتأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد و جني ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط حسب الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي.

المطلب الثالث : الأهداف النهائية للسياسية النقدية :

تتركز الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي عن طريق إستقرار الأسعار وكذلك تحقيق معدلات عالية من التشغيل بالإضافة إلى تشجيع النمو الإقتصادي و المحافظة على إستقرار ميزان المدفوعات.

هذه الأهداف النهائية يطلق عليها بالمربع السحري كالدور و التي يمكن إبرازها في الشكل التالي :

الشكل رقم 06: يوضح المربع السحري لكالدور

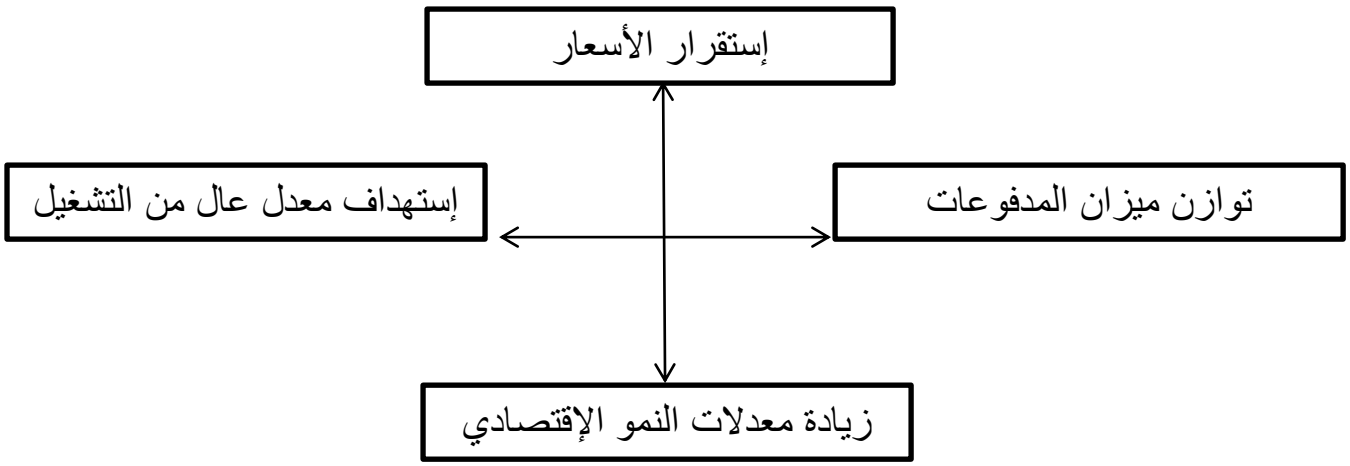

المصدر:بروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر (1990-2016) رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019، ص 3.

1- تحقيق الإستقرار في الأسعار: ويعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يهدف إلى محاربة التضخم والتغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار، نظرا لأن أي تذبذب في الأسعار يؤثر سلبا على الأداء الإقتصادي[1].

2- التشغيل الكامل: للسياسة النقدية دور هام في تحقيق التشغيل الكامل والتخفيض من نسبة البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الإستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الإستهلاك ثم زيادة الدخل[2].

3- تحقيق معدل عال من النمو الإقتصادي: ويتم هذا بتوفر سياسة إجتماعية ملائمة وذلك عن طريق إشباع حاجات الأفراد لرفع مستوى رفاهيتهم وتوسع قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات

من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات والتأثير على معدل الإستثمار في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الإئتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة.

4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات : يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة المحلية وهذا ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وبالتالي ينخفض العجز في ميزان المدفوعات[3].

[1] بن نافلة نصيرة، فعالية السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة ما بين (2014/1970) مقال لمجلة (المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية) العدد 03 ، 2018 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر ، ص 189.

[2] رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

[3] زعيتري فاطمة و بن خليف طارق، دراسة تحليلية للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2019) مقال لمجلة (إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية)، العدد 1 ، 2021 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص ص 122 -123.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية:

يستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وتنقسم هذه الأدوات إلى نوعين أساسيين هما أدوات غير مباشرة ويطلق عليها أيضا (الكمية)، وأخرى أدوات مباشرة وتسمى أيضا (النوعية) وهناك أدوات أخرى للسياسة النقدية.

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تأخذ هذه الأدوات صفة التدخل المباشر قصد التأثير على الإئتمان الموجه للإقتصاد، كما تعمل على الحد من حرية البنوك التجارية في منح الإئتمان وتتمثل هذه الأدوات في :

1- تأطير الإئتمان:

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية بطريقة مباشرة وفق نسب محددة، كأن لا يتجاوز مثلا إرتفاع مجموع القروض الممنوحة لمستوى معين، وفي حالة عدم الإلتزام بهذه التعليمات ستتعرض البنوك التجارية إلى عقوبات تختلف من دولة لأخرى، وكل هذا سعيا من السلطات النقدية للتأثير على توزيع القروض في إتجاه القطاعات المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية والتي تتطلب موارد مالية معتبرة.

يمكن حصر أهم الإجراءات الإنتقائية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك فيما يلي[1]:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلقة ببعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها.

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تنخفض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لحد معين.

- وضع قيود على الإئتمان الإستهلاكي للتقليل من التضخم في الإقتصاد.

[1] حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية في الجزائر (2000-2009) ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة ، الجزائر، 2012، ص 37.

2- النسبة الدنيا للسيولة:

يتمثل هذا الأسلوب في قيام البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة،وهذا لخوف السلطة النقدية من خطر الإفراط في الإقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة،وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وهذا تفاديا للإفراط في منح القروض للقطاع الإقتصادي[1].

3- ودائع مشروطة للإسترداد :

الهدف من هذه الألية هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات على صيغة ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة بما أن المستوردين في غالب الأحيان غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجؤون في الغالب إلى الإقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع و هذا ما يؤدي إلى التقليل من حجم القروض. [2]

المطلب الثاني : الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية

يتمثل عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التحكم في كمية الأموال المتداولة و التأثير في حجم الإئتمان المصرفي و ذلك بإستخدام مجموعة من الوسائل الكمية بإعتبارها المسؤول الأول و المباشر لإدارة جميع أدوات السياسة النقدية و تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1- سياسة سعر الخصم :

هو عبارة عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض منها أو طلب إعادة خصم مالديها من أوراق تجارية ، و تعد هذه الأداة من أقدم أدوات السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية و يمكن إستخدام هذه الأداة في إطار السياسة التوسعية أو الإنكماشية.

- **في حالة سياسة إنكماشية:** يرفع سعر إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان.
- **في حالة سياسة توسعية:** فإنه يقوم بخفض سعر الخصم حتى يتسنى للبنوك خصم مالديها من أوراق تجارية أو الإقتراض منه لتوسع في عملية منح الإئتمان. [3]

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في دول نامية، حالة جزائر (2000-2014) رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص 63.

[3] فهمي حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في إقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 16.

2- عمليات السوق المفتوحة :

يقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات البيع و الشراء للأوراق المالية في سوق النقد، فإذا قام البنك المركزي ببيع للأوراق المالية فقد إنتهج سياسة إنكماشية وهدف من وراء هذا هو إمتصاص الفائض من الكتلة النقدية فيتقلص حجم السيولة وبالتالي إنخفاض قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان.

أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق مشتريا للأوراق المالية وذلك بهدف زيادة من نسبة السيولة المصرفية لدى البنوك وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية في التوسع في منح الإئتمان[1].

3- نسبة الإحتياطي القانوني (الإلزامي):

وهي تعبر عن النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الإحتفاظ بها لديه من إجمالي الودائع المتوفرة لديها كإحتياطي نقدي قانوني، إجباري، ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل إحتياطا، ويحتفظ بها البنك المركزي الذي يملك سلطة تغيير هذه النسبة بما يتناسب مع الأوضاع الإقتصادية السائدة.

ويكمن تأثير هذه السياسة عندما يلجأ البنك المركزي في حالة التوسع الإقتصادي إلى رفع هذه النسبة مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع في منح الإئتمان،كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالة الركود الإقتصادي مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الإئتمان بشكل يحدث إنتعاشا إقتصاديا نتيجة الإفراج عن جزء كبير من سيولة البنوك التجارية[2].

المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية:

بعدما تطرقنا إلى أدوات السياسة النقدية المذكورة سابقا الكيفية منها والكمية هناك أدوات أخرى يطلق عليها إسم التعليمات المباشرة وتستخدم هذه الأدوات في حالة عدم تحقيق أهداف السياسة النقدية من قبل البنك المركزي وذلك بإستخدام الأدوات الكيفية والكمية، عندئذ يتبع البنك المركزي سياسة النصح والإرشاد، وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية، وهذه التوجيهات والإرشادات قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي وتكون ملزمة للبنوك التجارية.

1- الإقناع الأدبي: يحاول البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بأسلوب الإقناع الأدبي كي تسير في الإتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الإئتمان بوسائل

[1] عيجولي خالد، فعالية أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمات العالمية الراهنة، ملتقى عالمي دولي حول (الأزمة المالية والإقتصادية الدولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 20.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

منها الإقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الإئتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبا على الإئتمان دون اللجوء إلى تطبيق الأدوات الكمية.

وهنا تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي.

يعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة الموجودة بين البنوك التجارية والبنك المركزي[1].

2- الإعلام: يكون عن طريق قيام البنك المركزي بنشر التقارير عن حالة الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف معه أي لا يمكنها تجاهل آرائه بل الأخذ بها.[2]

[1] عبد الحسين خليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 226.

[2] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006، ص 26.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

أولا: تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة بحيث تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتحكم والتأثير على المعروض النقدي وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية.

ثانيا: يوجد نوعين من السياسة النقدية فالأولى توسعية والثانية إنكماشية بحيث تستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

ثالثا: مرت السياسة النقدية بعدة مراحل وتطورت عبر مختلف المدارس الفكرية، بداية بالمدرسة الكلاسيكية والتي تطورت أكثر مع ظهورها، والتي تؤمن بمبدأ حيادية النقود وعدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، مرورا بالمدرسة الكينزية والتي يرى من خلالها أن للسياسة النقدية دور ثانوي، وأن السياسة المالية أكثر فعالية وتأثير في حل المشكلات الإقتصادية وركز تحليله بصفة أساسية على أثر التغير في المعروض النقدي على المتغيرات الإقتصادية الكلية، حتى ظهرت المدرسة النقدوية لتعيد إحياء الفكر الكلاسيكي لكن بنظرة مختلفة، حتى تكون السياسة النقدية فعالة يجب توفر مجموعة من الشروط لنجاحها.

رابعا: تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف منها أولية ثم وسيطية ثم نهائية تتمثل في مجملها إلى تحقيق الإستقرار في الأسعار، معدل عال من النمو الاقتصادي، زيادة التشغيل وكذا تحقيق التوازن الخارجي، وتستخدم في ذلك أدوات ووسائل تتمثل في أدوات مباشرة وغير مباشرة وهناك أدوات أخرى متمثلة في تعليمات مباشرة.

الفصل الثاني

دور السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية

تمهيد:

يعتبر تحقيق التوازن الإقتصادي من بين الأهداف التي تسعى للسياسة النقدية إلى تحقيقه، نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية، فالإختلال الإقتصادي الداخلي يتمثل في التضخم والبطالة والنمو الإقتصادي المتذبذب، ولعل أهم سبب يؤدي إلى الإختلال في التوازن الإقتصادي الداخلي هو التفاوت بين الطلب والعرض الكليين، لذا تسعى السلطات النقدية بإتخاذ مجموعة من الإجراءات مستخدمة العديد من الأدوات، وذلك من أجل كبح جماح التضخم والتحكم في معدلات البطالة وتحقيق الإستقرار في النمو الإقتصادي.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية ومساهمتها الفعالة في تحقيق التوازن الإقتصادي لذلك سنتناول في هذا الفصل مايلي:

- **المبحث الأول: التوازن الإقتصادي ومحدداته**
- **المبحث الثاني: الإختلالات الإقتصادية الداخلية**
- **المبحث الثالث: آلية تأثير السياسة النقدية على الإختلالات الإقتصادية الداخلية**

المبحث الأول: التوازن الإقتصادي ومحدداته

تسعى كل دول العالم إلى تحقيق التوازن الإقتصادي وتجنب كل الإختلالات التي تسبب شلل في حركته، بحيث أجمعت كل النظريات الإقتصادية على أن تحركات الطلب والعرض الكليين هي التي تحدد درجة التوازن الإقتصادي وفيما يلي شرح لذلك:

المطلب الأول: الطلب الكلي و محدداته

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الطلب الكلي ومحدداته:

1- مفهوم الطلب الكلي: يمثل الطلب الكلي، الطلب على جميع السلع والخدمات بمختلف أنواعها التي يطلبها مختلف المؤسسات والأفراد والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

وتتكون دالة الطلب في النموذج الكينزي من خلال جمع المحددات التي قدمها كينز هي هذا النموذج وتتمثل في:

$$\mathbf{Y= C+I+G+(x -M).....(1)}$$

إذ أن[1]:

Y: الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي.

C: إستهلاك القطاع العائلي.

I: إستثمارات القطاع الخاص.

G: الإنفاق الحكومي.

X: الصادرات.

M: الواردات.

2- منحنى الطلب الكلي "AD": يعبر منحنى الطلب الكلي عن كمية السلع والخدمات المطلوبة في الإقتصاد عند مستويات مختلفة من الأسعار.

[1] نجاح الهزايمة ورشا أبو شاويش، تقدير الطلب الكلي للإقتصاد الأردني، مقال لمجلة (الدراسات الإقتصادية التطبيقية)، مجلد1، العدد1، 2021، الأردن، ص 31.

شكل رقم 07: يوضح منحنى الطلب الكلي

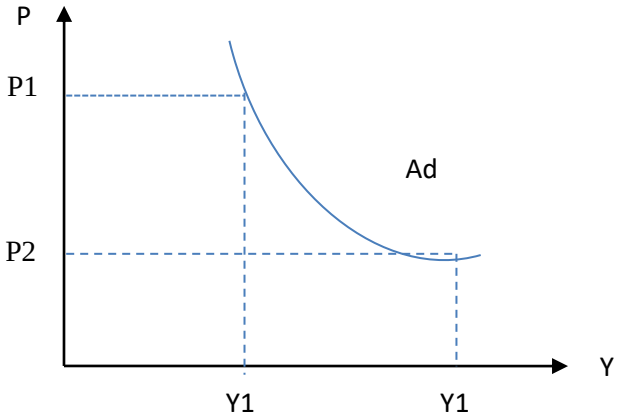

المصدر: رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الإختلالات الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

نلاحظ أن المنحنى ذو ميل سالب، وهذا راجع للعلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار كمتغير مستقل والناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع أي أن إرتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر سلبا على القوة الشرائية مما يؤدي إلى إنخفاض الكميات المطلوبة من السلع والخدمات.

3- محددات الطلب الكلي: تتمثل فيما يلي[1]:

3-1: الإنفاق الإستهلاكي: يعتبر العنصر الأول والرئيسي من عناصر الطلب الكلي ويشمل على مجموعة ما ينفقه كافة أفراد المجتمع من النقود على شراء السلع والخدمات الإستهلاكية لتأمين حاجياتهم خلال فترة زمنية معينة ويعتبر الدخل المتاح المحدد الرئيسي للإستهلاك ،ومنه فالإستهلاك دالة في الدخل تأخذ الشكل التالي: $C=f(y)$.....(2) وهناك عوامل أخرى تؤثر في الإستهلاك تتمثل في مستوى الأسعار، الثروة والتوقعات المستقبلية للأسعار، أسعار الفائدة، ومعدلات الضرائب.

3-2: الإستثمار: هو ما ينفقه الأفراد و المؤسسات الإقتصادية على سلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات والمصانع وغير ذلك، بغرض إنتاج سلع وخدمات بغية تحقيق أرباح وعوائد إضافية.

[1] نجاح الهزايمة ورشا أبو شاويش، مرجع سبق ذكره، ص ص 32،33،34.

3-3: الإنفاق الحكومي: وهو يعبر عن شراء وتوفير سلع وتقديم خدمات من خلال ما تصدره الحكومة ويعرف بالميزانية العامة للدولة ويساهم هذا الإنفاق في زيادة الطلب.

3-4: صافي الإنفاق الخارجي: يعتبر القطاع الخارجي النافذة التي يتفاعل من خلالها الإقتصاد المحلي مع إقتصاديات الدول الأخرى بحيث يستورد من الخارج ما لا يستطيع إنتاجه أو ما ينتج لكميات غير كافية من سلع وخدمات أو ما ينتج بكميات غير كافية ،وفي المقابل تصدير الفائض عن حاجة الإقتصاد من سلع وخدمات.

المطلب الثاني: العرض الكلي ومحدداته

يعتبر العرض الكلي من العوامل المؤثرة في التوازن الإقتصادي ومن خلال هذا سنتطرق لتعريفه:

1- مفهوم العرض الكلي: هو إجمالي الناتج الوطني المعروض من المنتجات والخدمات التي يرغب المنتجون في بيعها خلال فترة زمنية معينة، عند المستويات المختلفة للأسعار[1].

2- منحنى العرض الكلي (AS): يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة بين الناتج الوطني و المستوى العام للأسعار.

شكل رقم 8: يوضح منحنى العرض الكلي (AS)

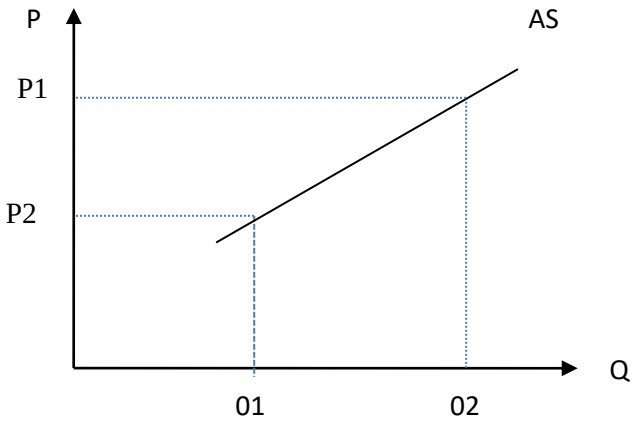

المصدر: بوالفول هارون، الإقتصاد الجزئي01، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص 21.

[1] زهية لموشي، الإقتصاد الكلي01، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 12.

3- محددات العرض الكلي: وتتمثل فيما يلي[1]:

3-1- أسعار خدمات عوامل الإنتاج: يعتمد عرض المنتجات على أسعار عوامل الإنتاج ،وهناك علاقة عكسية بين عرض السلع وأسعار عوامل إنتاجها حيث أنه كلما إنخفضت أسعار عوامل الإنتاج زادت الربحية وبالتالي زيادة الناتج القومي والعكس.

3-2- التغير في حجم الموارد: تؤدي الزيادة في كمية الموارد المتاحة لدى المجتمع إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات كزيادة الموارد البشرية.

3-3- التقدم التكنولوجي: يؤدي هذا التقدم إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، ومع ثبات أسعار هذه العوامل تنخفض تكلفة الإنتاج مما يزيد من الحافز على الإنتاج قصد تحقيق مزيد من الأرباح وبالتالي يساهم في زيادة العرض الكلي.

المطلب الثالث: التوازن الإقتصادي

يعتبر تحقيق التوازن الإقتصادي من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، نظرا للآثار الإيجابية التي تنعكس على الإقتصاد الوطني وذلك بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي وفيما يلي نفصل ذلك:

> يقصد بالتوازن الإقتصادي الحالة التي تتعادل فيها قوى العرض مع الطلب سواء على المستوى الجزئي أو الكلي دون دوافع للتوسع أو الإنكماش أو بزيادة أحدهما عن الآخر، وأي زيادة في قوى معينة دون الأخرى ينتج عنها إختلال التوازن، وحتى يعود التوازن يتطلب تدخل قوة أخرى مضادة تعمل في عكس الإتجاه المخل.[2]

حيث يتحقق التوازن الإقتصادي عند تقاطع منحنى العرض الكلي مع الطلب الكلي، والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] محمد حصاص، الإقتصاد الجزئي01، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 117.

[2] هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، شكل التوازن الإقتصادي في ظل سياستي الإنكماش المالي والنقدي، دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مقال لمجلة (الدراسات الإقتصادية الكمية)، العدد 05/04، 2019، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 105.

شكل رقم 9: يوضح منحنى التوازن الإقتصادي.

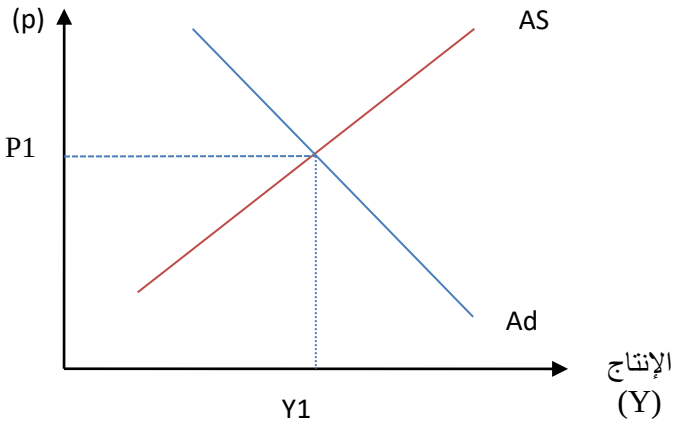

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الشكلين رقم 7-8.

ومن خلال ما سبق يتضح أن التغيرات في الطلب و العرض الكليين هي التي تحدد درجة الإستقرار الإقتصادي.

المبحث الثاني: الإختلالات الإقتصادية الداخلية

تعاني العديد من الإقتصاديات من إختلالات إقتصادية داخلية وإن إختلفت المستويات، وهذا من إرتفاع المستوى العام للأسعار مشكلا تضخما لمختلف درجاته إلى إرتفاع معدلات البطالة وأخيرا عدم الإستقرار في النمو الإقتصادي وتذبذبه، وتسعى في ذلك إلى التخفيف من حدة هاته الإختلالات ومعالجتها من خلال إتباع السياسة النقدية.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق لهاته الإختلالات شيء من التفصيل.

المطلب الأول: التضخم

من خلال هذا المطلب سوف نتدرج إلى المفاهيم النظرية التي تعرف لنا التضخم وأنواعه والأسباب التي أدت إليه وكذا آثاره.

1- مفهوم التضخم: تنوعت وتعددت التعاريف الخاصة بالتضخم نذكر منها ما يلي:

يعرف التضخم بأنه " الإرتفاع الكبير والمستمر في مستوى الأسعار يصاحبه إنخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في الإنفاق الحكومي الذي يتم تمويله بالقروض البنكية بدلا من الضرائب "[1].

كما عرف بأنه " زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود "[2].

ومن خلال هذه التعاريف نعطي تعريف شامل ومبسط للتضخم وهو:

"الإرتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة".

2- أنواع التضخم: هناك أشكال كثيرة للتضخم تبعا لعدة معايير لعل أهمها مايلي:

2-1- من حيث حدة التضخم: يمكن تقسيم التضخم حسب حدته ودرجة قوته إلى:

-التضخم الجامح: هو أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا بحيث تنخفض قيمة النقود إلى درجة تصبح قيمتها زهيدة جدا.

[1] بن سماعين مراد و رحماني سمير، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، دراسة قياسة حالة الجزائر 2000-2019، مقال لمجلة (آفاق للبحوث و الدراسات) العدد 01، 2021، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، ص 229.

[2] إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الإقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 202.

وفي المراحل الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود بسرعة كبيرة من يوم لآخر حتى تصبح عديمة القيمة، حيث يقتضي الأمر إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة[1].

–التضخم الزاحف: وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، لكن بمستوى أقل من إرتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الإقتصاد الوطني وبحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته، والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول[2].

2–2– من حيث إشراف الدولة على الأسعار: وينقسم إلى:

–التضخم الظاهر (المفتوح): ينشأ هذا النوع من التضخم تلقائيا دون تدخل السلطات فمن خلاله يظهر الإرتفاع المستمر في الأسعار إستجابة لفائض الطلب، أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، حيث هذا النوع من التضخم العديد من الأسماء كالتضخم الصريح أو الطليق[3].

–التضخم المكبوت (المقيد): ينشأ هذا التضخم جراء وجود كمية من النقود لدى الأفراد والعائلات مع إستعدادهم لإنفاقها لكنهم يعجزون عن ممارسة هذا الإنفاق نظرا لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات التي يرغبون في إقتنائها، وذلك بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مستندة إلى المؤيدات القانونية، مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج مثل هذه السلع نظرا لزيادة تكاليفها وقلة أرباحها[4].

ويتجلى هذا النوع من التضخم عند تدخل الدولة في سير حركة الإئتمان وتمنع إستمرار إرتفاع الأسعار، ومنع إستفحال تفشي الظاهرة في البلاد[5].

2–3– من حيث القطاعات الإقتصادية: وينقسم إلى[6]:

–التضخم السلعي: وهو الذي يحدث في مجال وقطاع السلع الإستهلاكية ،والذي من خلاله يدفع بالمنتجين إلى خلق زيادة في الإنتاج للمحافظة على مستويات معيشتهم وعلى معدلات أرباحهم.

–التضخم الرأسمالي: والذي يحدث في مجال وقطاع السلع الإستثمارية مما يؤدي إلى إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار مواد إنتاجها وصناعتها.

–التضخم الداخلي: وهذا يحصل نتيجة إرتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور العمال.

---

[1] إسماعيل محمد الهاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الإقتصادية في النظم المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ص 205– 206.

[2] السيد أحمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2013،ص 319.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[4] أكرم محمود الحوراني وعبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014،ص 235.

[5] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 58–59.

[6] وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد – الأسباب والحلول، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص ص 38–39.

–التضخم الأجري: وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور مما يزيد طلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

–التضخم الإنفاقي: وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي بسبب عجز في الميزانية العامة.

2-4- من حيث العلاقات الإقتصادية: وينقسم إلى:

–التضخم المستورد: ينتشر هذا النوع بكثرة في إقتصاديات الدول المصدرة للنفط وهو ناتج عن إرتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج وكذلك قد يحدث بسبب إنخفاض أسعار صرف العملة المحلية مقارنة بعملات الدول التي تستورد عنها السلع والخدمات[1].

–التضخم المصدر: يحدث بسبب إرتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة إحتياطات البنوك المركزية من الدولارات والذي ينتج بسبب ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار[2].

3- أسباب التضخم: هناك إختلاف كبير بين الإقتصاديين والباحثين حول العوامل المسببة للتضخم، فمنهم من يرجع الأسباب لدافع الطلب، وآخرون يرون أن السبب وراء العرض، وفيما يلي سوف نتطرق لأهم هاته الأسباب[3]:

3-1- الجذب والطلب: ويحدث هذا النوع من التضخم عند توافر الكثير من الأموال النقدية لدى الجمهور المستهلكين أو المستثمرين بشكل يؤدي إلى زيادة الرغبة في الإنفاق وشراء المزيد من السلع والخدمات (أي زيادة الطلب) دون أن تكون هناك زيادة كافية في عرض السلع والخدمات لتغطية هذا الطلب، مما يؤدي هذا إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وترجع زيادة الطلب إلى العديد من العوامل كما هو موضح أدناه:

- زيادة طلب الأفراد على الإستثمار أو الإستهلاك من الأموال المكتنزة.
- التوسع في حجم الإئتمان لأغراض إستهلاكية.
- زيادة حجم الإنفاق الحكومي.
- زيادة المعروض النقدي.

[1] أكرم محمود الحوراني و عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 235.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 156.
[3] محمد الزعبي، ما هي أبرز أنواع التضخم www.rouwwad.com أطلع عليه بتاريخ 12/03/2023

3-2- دفع التكلفة: وأما بالنسبة لتضخم دفع التكلفة فينشأ عند إنخفاض المعروض من السلع والخدمات بشكل يؤدي إلى حدوث نقص في هذه السلع مقارنة بالكميات المطلوبة فيقوم المنتجون بزيادة أسعار هذه السلع و الخدمات بسبب زيادة الطلب عليها ومحدوديتها في السوق ومن أهم هذه العوامل المسبب لإنخفاض العرض مايلي:

- الكوارث الطبيعية.

- إرتفاع أسعار صرف العملة.

- الإحتكار.

- زيادة في معدلات الضرائب.

4- آثار التضخم: مما لا شك فيه أن التضخم ظاهرة عالمية غير مرغوب فيها، تعاني منها إقتصادات دول العالم المتقدمة منها أو النامية لأنه يمثل أحد الأمراض الفتاكة التي تصيب الإقتصاد الوطني وتؤدي إلى شلل حركته وتختلف آثاره من بلد إلى آخر ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بالبنية الإقتصادية وذلك بحجم مرونة الجهاز الإنتاجي والخدمي من جهة ودرجة التوظيف لعناصر الإنتاج من جهة أخرى وسنظهر فيما يلي بعض هذه الآثار:

4-1- الآثار الإقتصادية للتضخم[1]:

- تفاقم العجز في الموازنة العامة وذلك بتراجع فائض الموازنة بحيث يتزايد الإنفاق الحكومي وذلك لمجابهة الضغط العام من خلال تأمين نفقات الضمان الإجتماعي وزيادة الرواتب لمجاراة الأعباء الناجمة عن التضخم.

- تآكل القوة الشرائية مما يؤثر سلبا على أصحاب الدخول الضعيفة كصغار التجار والحرفيين والمتقاعدين وبالتالي يؤثر عليهم في حجم مدخراتهم وإستثماراتهم المستقبلية حيث تفقد النقود وضيفتها كمخزن للقيمة.

- يؤثر سلبا على الإنتاج بحيث يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار مما يساهم في زيادة ظاهرة الإحتكار.

- يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وذلك بسبب زيادة الطلب على الإستيراد وإنخفاض في حجم الصادرات وذلك بسبب إرتفاع أسعار السلع المحلية.

- يؤثر سلبا على الإستثمار.

[1] حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، حالة الجزائر، 2000-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص الإقتصاد المالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017،ص ص 130-131 (بتصرف).

4-2- الآثار الإجتماعية للتضخم[1]:

- يؤدي التضخم إلى مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخول والثروة مما يؤدي إلى ظهور الطبقية في المجتمع.

المطلب الثاني: البطالة

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا إستحوذ موضوع البطالة على إهتمام الباحثين الإجتماعيين والإقتصاديين لوصفهم موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم على الساحة الدولية ومن خلال هذا سنتطرق إلى مفهوم البطالة.

1- مفهوم البطالة: تعددت وإختلفت المفاهيم الخاصة بالبطالة من حيث صياغتها نذكر منها مايلي:

البطالة هي: " التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما رغم القدرة على العمل والرغبة في الإنتاج "[2].

تعرف البطالة وفق منظمة العمل الدولية: " أن العاطل على العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "[3].

حسب هيئة الأمم المتحدة (ONU): "كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل لا مأجور ولاحر حتى رغم أنه متاح للعمل وبذل جهد في البحث عنه "[4].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن البطالة تعني بأنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] نسيبة خوالدي، أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، 1990-2018، رسالة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 38 (بتصرف).

[2] خالد واصف الوزني و أحمد ياسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006،ص 265.

[3] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص265.

[4] ONU rapport mondial sur le development humain, de boeck université Bruxelles, 2000, p277.

2- أنواع البطالة:

هناك عدة تصنياف للبطالة إلا أن أبرزها يتمثل فيما يلي[1]:

2-1- البطالة الإحتكاكية: وتتمثل في وجود أفراد القوة العاملة يبحثون عن عمل نتيجة تنقلهم من عمل إلى آخر أفضل منه ويضطرون إلى قضاء بعض الوقت بحثا عن العمل الأفضل، وتتصف هذه البطالة بأنها قصيرة نسبيا.

2-2- البطالة الهيكلية: وتحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيبة الإنتاجية في الإقتصاد الوطني ويكون من نتيجتها إنخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن، وإزدياد الطلب على مهن أخرى، بحيث يعاني قسم أصحاب المهن التي إنخفض عليها من هذه المهنة.

2-3- البطالة الدورية: وتحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الإقتصاد بين فترة وأخرى، ذلك أن الإقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الإزدهار و الكساد تعاقبا دوريا ففي فترة الإزدهار يكون معدل البطالة منخفضا والعكس في فترة الكساد.

2-4- البطالة الموسمية: وتحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية كمهنة الزراعة مثلا حين يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة في فصل الصيف ويضعف في مواسم أخرى كفصل الشتاء.

2-5- البطالة المقنعة: وهي حالة البطالة الناقصة كما أو نوعا فالعمالة الناقصة كما هي حالة إشتغال الفرد أسبوعيا عدد من الساعات الإعتيادية والعمالة الناقصة نوعا هي إشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته وخبراته.

3- أسباب البطالة: يمكن تلخيصها في مايلي[2]:

3-1- الأسباب الإقتصادية: وتتمثل في:

- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الإقتصادي في قطاع الأعمال، وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفر الوظائف المناسبة لهم.

[1] قميتي عفاف، سياسة الإنفاق وعلاقته بالمتغيرات الكلية دراسة حالة، رسالة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص الدراسات المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2019،ص ص 107-108.

[2] رحيمي عيسى وآخرون ، ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها وآثارها، مقال مجلة، (إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية)، 2018، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص ص 147-148.

- الإستعانة بموظفين من خارج المجتمع.

- إحلال الآلات محل اليد العاملة مما ساهم في إرتفاع نسبة البطالة.

3-2- الأسباب الإجتماعية:

- إرتفاع معدلات النمو السكاني والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة.

- غياب التنمية المحلية للمجتمع.

- غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة والتي تساعدهم على خلق فرص عمل.

3-3- الأسباب السياسية:

- إنخفاض القدرة على دعم الأعمال من جانب الحكومات الدولية.

- إنتشار الحروب.

4- آثار البطالة: يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

4-1- الآثار الإقتصادية:

- إنخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل من جراء تعطيل عدد من العاملين عن العمل والإنتاج.

- ظهور الكساد الإقتصادي لسلع الموجودة في المجتمع أي ظهور تضخم.

- تكلفة العاطلين وتختلف هذه التكلفة بإختلاف البلدان وإختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.

4-2- الآثار الإجتماعية:

- البطالة تؤدي إلى وجود إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلق لديه جوا نفسيا مضطربا.

- البطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية كالسرقة.

- التخلف الإجتماعي نتيجة عدم إشباع الحاجات الأسرية للقوى متعطلة عن العمل.

[1] رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها وآثارها، مرجع سبق ذكره،ص 149.

3-4- الآثار السياسية:

- تؤدي البطالة إلى الهجرة سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية بحثا عن فرص عمل، وفرص أحسن للعيش.

المطلب الثالث: النمو الإقتصادي

من خلال هذا المطلب إرتأينا أن نحدد مفهوم النمو الإقتصادي وطريقة قياسه والعوامل المؤثرة عليه.

1- مفهوم النمو الإقتصادي: هناك عدة مفاهيم للنمو الإقتصادي نذكر منها مايلي:

النمو الإقتصادي: " هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "[1].

ويعرف أيضا بأنه: " التغير المسجل في حجم النشاط الإقتصادي "[2].

ويعرفه جون أروس بأنه: " الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط إقتصادي معين"[3].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج بأنه هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الزيادة في الطاقات الإنتاجية.

2- قياس النمو الإقتصادي: على الرغم من وجود عدة طرق لقياس النمو الإقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر إنتشارا في قياس النمو الإقتصادي، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك بإستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة للبلد[4].

وعليه فإن معدل النمو الإقتصادي هو نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي من فترة لأخرى عادة ما تكون سنة.

$$TC\ 2022 = \frac{PiP\ 2023 - PiP\ 2022}{PiP2022} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

[1] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان ناصف عطية، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000،ص 51.

[2] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999،ص 40.

[3] Jean arrous, les theories de la croissancen editions du seuil, paris, france, 1999, p9.

[4] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015،ص 12.

3- العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي:

حتى يكون النمو الإقتصادي مستقرا يجب أن تكون جميع العوامل المؤثرة فيه ثابتة وتتمثل هذه العوامل في:

عنصر العمل: يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي وخاصة قديما في المدرسة الكلاسيكية حيث إعتبروه محددا رئيسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بالتطور أصبحت اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب التي تعتبر أعمال إستثمارية في البشر وذلك من أجل رفع إنتاجية القوة العاملة وبالتالي الزيادة في الإنتاج[1].

رأس المال: له دور مهم في تحقيق النمو الإقتصادي ويتعلق رأس المال بحجم الإدخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الإستهلاكية، بل يتم توجيهه للإنفاق على السلع الرأسمالية والآلات الإنتاجية[2].

التطور التكنولوجي: بالإضافة إلى العاملين الأساسيين المهمين وهما العمل، رأس المال، كذلك التطور التكنولوجي يلعب دورا مهما في زيادة إنتاجية المعدات وكذلك زيادة إنتاجية العمل لأن إختراع آلة جديدة يساهم في زيادة وتيرة الإنتاج[3].

فكل البلدان تسعى لأن يكون إنتاجها الداخلي الخام في تراكم مستمر ولمدة أطول، حتى لا يكون هذا تذبذب في معدلات نموها وبدلا أن تصنف مع دول متقدمة، تصنف دول نامية أو سائرة في طريق النمو لأنه على أساس معدلات النمو يتم تصنيف البلدان.

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] قاسيمي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[3] رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 113.

المبحث الثالث: آلية تأثير السياسة النقدية في الإختلالات الإقتصادية الداخلية

يتمثل الهدف النهائي للسياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي بصفة عامة لذا تسعى السلطات النقدية جاهدة لمكافحة أي إختلال إقتصادي على مستوى الإقتصاد الوطني لأنه يعتبر حجرة عثر أمام تحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة.

المطلب الأول: أثر السياسة النقدية على التضخم

بإعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة، لذلك ركزت معظم الدراسات والنظريات على الأساليب النقدية لمعالجة هذه الظاهرة، بحيث تستند مهمة رسم وتنفيذ السياسة النقدية إلى البنوك المركزية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في مكافحة جماح التضخم على جملة من الأدوات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- خفض سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم أداة إستخدمتها البنوك المركزية ويتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية وذلك بهدف زيادة السيولة لديها.

يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة بالرفع من معدل إعادة الخصم وذلك بهدف التأثير على القدرة الإئتمانية للمصارف وبالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة، إلا أن هذه الأداة لم تعد معتمدة لدى أغلب البنوك المركزية نظرا إلى أن نجاحها يرتبط بتوفير أسواق نقدية متطورة[1].

2- سياسة السوق المفتوحة:

يعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تملك سوق نقدي منظم ومالي متطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للسندات الحكومية والأوراق التجارية و المالية وذلك بغرض التحكم في المعرض النقدي.

ففي حالة إرتفاع معدل التضخم يدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية التي بحوزته وذلك بهدف إمتصاص الفائض من الكتلة النقدية لدى البنوك التجارية فترتفع أسعار الفائدة.

[1] علي مكيد وعلاء الدين عشيط، أثر السياسة النقدية والمالية في التضخم حالة الإقتصاد الجزائري 1990-2015، مقال لمجلة (بحوث إقتصادية عربية)، العدد 78-79، 2017، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 77.

ومنه تنخفض قدرتها على منح إئتمان و التقليل من حجم النقد المتداول في السوق وبالتالي إنخفاض المستوى العام للأسعار[1].

3- سياسة الإحتياطي القانوني (الإلزامي):

يتمثل في جزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويقوم هذا الأخير بتحديد هذه النسبة حسب الأوضاع الإقتصادية السائدة، ففي حالة معدلات التضخم المرتفعة يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الإحتياطي القانوني بهدف إمتصاص السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي تنخفض قدرتها على منح الإئتمان، مما يؤثر سلبا على حجم النقد المتداول في السوق[2].

وفي الأخير نستنتج أن دور السياسة النقدية في معالجة التضخم محدود في الدول النامية نظرا للصعوبات الهيكلية وضيق الأسواق النقدية وعدم وجود أسواق مالية متطورة.

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على البطالة

إن دور السياسة النقدية في معالجة البطالة يختلف بإختلاف المدارس الإقتصادية.

يرى الكلاسيك أن قوى العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن وصول سوق العمل إلى حالة توازن، إذ يحدث ذلك بسبب مرونة الأجور و الأسعار، دون تدخل الدولة مستندين بذلك على قانون ساي، بينما يؤمن الكينزيون بضرورة تدخل الدولة من خلال الإنفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج وهذا مايودي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، ومنه تخفيض معدلات البطالة، ويعتقد النقديون بمبدأ التحكم في عرض النقود من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

في الآونة الأخيرة أصبحت البطالة بمثابة الشغل الشاغل للسياسة النقدية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن الإقتصادي والتحكم في معدلات البطالة وذلك من خلال مايلي[3]:

في حالة الركود الإقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة تقوم السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، وهذا ما يؤدي إلى إرتفاع مستوى العام للأسعار ومن ثم إنخفاض أسعار

[1] مغلاوي أمينة و يوسفي إيمان، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر2000-2017، مقال لمجلة (الإستراتيجية والتنمية)، مجلد 10 العدد 01، 2020، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 394.

[2] علي مكيد وعلاء الدين عشيط، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] ريم بن مصطفى و فتحي بن لدعم، السياسة النقدية وأثرها على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 1980-2018، مقال لمجلة (دفاتر إقتصادية)، مجلد 13، العدد 01، 2022، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 134-135.

الفائدة، بحيث يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الإستثمار هذا ما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الإستثمار وبالتالي زيادة حجم الإستثمارات والذي يترتب عليه زيادة الطلب على اليد العاملة ومنه زيادة حجم التشغيل وإنخفاض معدلات البطالة.

في حالة إتباع السلطات النقدية سياسة إنكماشية عن طريق تقليل المعروض النقدي، سيؤدي الإنخفاض في عرض النقود إلى إرتفاع أسعار الفائدة والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج، ومنه إنخفاض حجم التشغيل الأمر الذي ينعكس بالسلب على معدلات البطالة.

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي

إن للسياسة النقدية دور مهم في التأثير على معدلات النمو الإقتصادي وذلك من خلال إنعكاس التغير في المعروض النقدي على النشاط الإقتصادي.

هذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل كما يلي[1]:

في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة توسعية عن طريق زيادة المعروض النقدي فهذا يؤدي إلى إرتفاع الأسعار،ومن ثم إنخفاض أسعار الفائدة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق الإستثماراي و الإستهلاكي، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق النمو الإقتصادي.

في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة إنكماشية عن طريق تقليل العرض النقدي سيؤدي إنخفاض عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة والذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على الإستثمار والإستهلاك مما يعمل على إنخفاض الطلب الكلي، وبالتالي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي ينعكس بالسلب على النمو الإقتصادي وهذا ما توضحه الدراسة التي قام بها Lawrence Christiano, Martin Eichenbaum الخاصة بتأثير صدمات السياسة النقدية (1996) والتي يبين فيها أثر التغير النقدي على النشاط الإقتصادي إنطلاقا من المعطيات المستقاة من الإقتصاد الأمريكي من خلال الفترة (1960-1990) حيث تركز الدراسة على أثر تغير سعر الفائدة المركزي كأحد أهم أدوات الإحتياطي الفدرالي للتأثير على أهم متغيرات الإقتصاد الكلي والمتمثلة في مبيعات الجملة، الإنتاج، معدلات التشغيل، المستوى العام للأسعار وأسفرت نتائج هذه الدراسة على النتائج التالية[2]:

[1] صلاح الدين كروش وربيع قرين، أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي والبطالة دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2017)، مقال لمجلة (الإستراتيجية والتنمية)، المجلد 11، العدد 02، 2021، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص 54.

[2] Lawrence Christiano, Martin Eichembaum, nominal rigidities and the pynamic effects of a shock to monetary policy, journal article of (political economy), vol113n N°01, 2005 the university of chikago press, P

1- الأثر على مبيعات الجملة: أدى إرتفاع معدلات الفائدة على مستوى الإحتياطي الفدرالي بنسبة 1% إلى خفض حجم مبيعات الجملة حيث بلغ هذا الإنخفاض حده الأقصى عند 0.9 %.

2- الأثر على الإنتاج: لقد أدى إنخفاض مبيعات الجملة إلى تأثير بالسلب على حجم الإنتاج، ولكن ليس بسرعة إنخفاض حجم المبيعات، وبلغ أقصى إنخفاض له حوالي 0.7%.

3- الأثر على التشغيل: إن الإنخفاض في الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض معدلات التشغيل، حيث بلغت حدها الأقصى عند 0.5%.

4- الأثر على المستوى العام للأسعار: لقد حافظ المستوى العام للأسعار على إستقراره.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى جملة من النتائج نذكر منها مايلي:

أولا: الطلب والعرض الكليين هما المحددين الرئيسيين للتوازن الإقتصادي ،حيث يعتبر كل من الإنفاق الإستهلاكي والإستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي، محددات الطلب الكلي بينما أسعار خدمات عوامل الإنتاج والتغيير في حجم الموارد والتقدم التكنولوجي من محددات الطلب الكلي ويتحقق التوازن الإقتصادي بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ثانيا: تتمثل الإختلالات الإقتصادية الداخلية والتي تعاني منها معظم الإقتصاديات في التضخم وهو الإرتفاع الكبير والمستمر في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى البطالة وهي عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة وأخير إلى النمو الإقتصادي وهو عبارة عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الزيادة في الطاقات الإنتاجية، وإن عدم إستقراره وإنخفاضه وكذا إرتفاع معدلات البطالة والتضخم في إقتصاديات الدول المختلفة متقدمة أو نامية على حد سواء يمثل إشكالا كبيرا يواجهها ويؤثر على إستقرارها.

ثالثا: للسياسة النقدية دور كبير في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية وذلك من خلال مساهمتها الفعالة عن طريق إتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية من خلال تغير في العرض النقدي والذي ينعكس على النشاط الإقتصادي، وذلك بناءا على الظروف الإقتصادية والأهداف المحددة (تحقيق إستقرار في الأسعار ومحاربة البطالة إلى تحقيق النمو الإقتصادي).

الفصل الثالث

فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية

تمهيد:

عرفت السياسة النقدية في الجزائر تطورا نوعيا وذلك بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، والذي يعتبر نقطة تحول في النظام النقدي والمالي الجزائري حيث تغير مسار السياسة النقدية وتم منح الإستقلالية لبنك الجزائر في إدارة ورسم السياسة النقدية، وقد طرأت عليه العديد من التعديلات من أجل تحسين الوضعية النقدية ومعالجة أهم الإختلالات التي تعرقل سير نشاط السياسة النقدية وكذلك لبلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ماسبق سنتطرق في هذا الفصل إلى فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

المبحث الثاني: تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في التأثير على الإختلالات الإقتصادية الداخلية خلال الفترة (2000-2018)

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر

في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال إعادة هيكلة النظام الإقتصادي، وذلك بالتخلي على النظام الإشتراكي والتوجه نحو إقتصاد السوق حيث قامت بإدخال عدة تعديلات وإصلاحات في جهازها المصرفي والتي كان لها أثر كبير على سياستها النقدية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بشيئ من التفصيل.

المطلب الأول: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

عرفت السياسة النقدية في الجزائر تغييرا جذريا بداية من سنة 1990 وذلك بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 والذي بموجبه تم إعادة الإعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الإقتصاد ونتيجة لهذا المبدأ تحددت للبنك المركزي وظائفه ومهامه الأساسية.

1- أهداف قانون النقد والقرض

جاء بأفكار جديدة تصب معظمها في إدخال قواعد جديدة في المجال النقدي والمصرفي وذلك بهدف تحقيق مايلي:[1]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك خاصة أو أجنبية.
- تطهير الوضعية المالية للقطاع العام، وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العمومية والخاصة.
- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين.
- تسهيل الإجراءات وسن قوانين مشجعة على الإستثمار وذلك من أجل جلب المستثمر الأجنبي.

[1] بلحنيش عبدالرحمان، النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2021، ص21.

2- مبادئ قانون النقد والقرض: تتمثل أهم مبادئه فيمايلي:[1]

2-1 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حيث تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حيث كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

إن تبني هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيمايلي:

- إستعادة البنك المركزي دوره في قمة النظام النقدي والمسؤول عن تسيير السياسة النقدية.

- تحريك السوق النقدية وتنشيطها.

- تعبئة الموارد لتمويل البرامج المخططة.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

2-2 الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

لم تعد الخزينة بعد هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- إستقلال البنك المركزي عن دور الخزينة العمومية.

- تقليص ديون الخزينة إتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

2-3 الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القروض:

أبعدت الخزينة عن منح القروض للإقتصاد ليبقى دورها على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية من طرف الدولة، وأصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض ويسمح هذا المبدأ لبلوغ الأهداف التالية:

[1] بن علقمة مليكة، قانون النقد والقرض، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1،الجزائر، 2022، ص ص57-58

- تناقض إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

- إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة المتعلقة في منح القروض.

- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

2-4 إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع السلطة النقدية في الدائرة النقدية وبالذات في هيئة جديدة أسماها "مجلس النقد والقرض". وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:

- **وحيدة:** ليضمن إنسجام السياسة النقدية.

- **مستقلة:** ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

- **موجودة في الدائرة النقدية:** لكي يضمن التحكم في سير النقد.

2-5 وضع نظام بنكي على مستويين:

يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض وبموجب هذا المبدأ اصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك وقد ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين المصرفية التي صدرت قبله.

3- التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10:

تعرض قانون النقد والقرض للعديد من التعديلات وذلك إستجابة للظروف المستجدة في الساحة النقدية، وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

3-1 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001:

إن أول تعديل خضع له قانون النقد والقرض هو ذلك التي بموجب الأمر 01-01 والمتمم لأحكام القانون 90-10 وذلك بتاريخ 2001/02/27 وكان ينص هذا التعديل حول تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- **الجهاز الأول:** يتكون من مجلس الإدارة وهو المسؤول عن إدارة و توجيه البنك المركزي (بنك الجزائر).

- **الجهاز الثاني**: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية.

بالإضافة إلى محافظ بنك الجزائر لن يعين لمدة 5 سنوات بل يخضع لإرادة رئيس الجمهورية مثله مثل نواب المحافظ[1].

3-2 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003:

جاء الأمر رقم 11/03 ليعدل وليتمم لقانون 90-10 والمؤرخ في 2003/08/26 عن طريق أمر رئاسي في ظل هشاشة الجهاز المصرفي مقارنة بالتحولات الإقتصادية العالمية وظهور فضيحتي بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري (BCIA) بحيث جاء هذا الأمر لتحقيق مجموعة من الأهداف كالآتي[2]:

- ضبط مهمة البنك المركزي كسلطة نقدية.
- تأسيس هيئة للرقابة.
- توفير أحسن حماية للبنوك المودعين.

مما سبق نستنتج أنه الهدف الأساسي لهذا التعديل هو الوصول إلى حالة الإستقرار الإقتصادي.

3-3 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010:

يهدف الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 حيث تنص المادة رقم 02 من الأمر 10-04 والمعدلة للمادة رقم 35 من الأمر 03-11 على مايلي:

المادة رقم 35: " تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على إستقرار الأسعار بإعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية ،وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي و المالي ، ولهذا العرض يكلف تنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة ويسهر على تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته[3].

---

[1] روشو عبد القادر، الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الإقتصادية في الجزائر (2001-2018)، مقال لمجلة (إقتصاديات شمال إفريقيا)، مجلد 16، العدد 01، 2020، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتيسمسيلت، الجزائر، ص 70.

[2] زواوي فضيلة وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية (1990-2017)، مقال لمجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 05، العدد 01،2021، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، ، الجزائر، ص82.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، 2010/09/01، ص11.

مما سبق نستنتج أن الهدف من هذا التعديل هو تحقيق الإستقرار النقدي وتقوية الرقابة للبنوك من أجل ضمان تحقيق السلامة المصرفية.

3-4 تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017[1]:

بعد حدوث الأزمة النفطية العالمية والتي تسببت في إنخفاض أسعار المحروقات شهدت الجزائر تراجع كبير في إيراداتها لتمويل الميزانية العامة لدولة، والتي تعتمد أساسا على قطاع المحروقات، لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي أو بما يعرف بالتمويل الغير التقليدي والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي وذلك من أجل تغطية العجز في الميزانية العامة وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45 والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل إستثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية إحتياجات الخزينة العمومية.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

عرفت أهداف السياسة النقدية في الجزائر تطورا نوعيا وذلك من خلال قيام السلطة النقدية بالعديد من الإصلاحات و ذلك في سبيل بلوغ عدة أهداف و تتمثل فيما يلي:

1- إستقرار الأسعار و مكافحة التضخم:

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف خاصة خلال الفترة (2000-2011) التي تبنت فيها السلطة النقدية سياسة توسعية و ذلك بسبب الإرتفاع الملحوظ في معدلات التضخم و ذلك من خلال التقرير السنوي لسنة 2003 كما يلي: " إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الإستقرار من خلال إستقرارية الأسعار بإعتباره زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك[2] ".

[1] أسماء مسعي وفضيل رايس، التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، مقال لمجلة (دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال)، مجلد05، العدد 01، 2022، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، ص 182.

[2] محمد لكصاسي، الوضعية النقدية والسياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص 12.

إضافة الى الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 الامر رقم (10/04) المعدل و المتمم للأمر (11/03) المتعلق بالنقد و القرض و الذي إعتبر إستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية و إبراز ضرورة إستهداف التضخم[1].

2- تحقيق النمو الاقتصادي:

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الأساسية للسياسة النقدية و يتحقق النمو بتفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة توسعية نقدية و ذلك عن طريق تشجيع الإستثمار و ذلك من أجل تحريك الطاقة الإنتاجية، و قد ساهم برنامج الانعاش الإقتصادي في تحقيق هذا الهدف[2].

3- مكافحة البطالة: إن تحقيق النمو الإقتصادي ينعكس بالإيجاب على هدف التشغيل و تم مكافحة البطالة عبر إنعاش الإستثمار و النمو[3].

4- تحقيق التوازن الخارجي:

يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 10/90 و يتم ذلك من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة و خلال إستقرار أسعار الصرف من جهة أخرى[4].

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

قامت الجزائر في إطار إصلاح نظامها الإقتصادي بإصدار قانون النقد و القرض و الذي يعتبر أهم إصلاح في تاريخ السياسة النقدية و من خلاله تم إستخدام مجموعة من الأدوات المباشرة و غير مباشرة من قبل بنك الجزائر و ذلك من أجل تحسين الوضعية النقدية و لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة و هذه الأدوات هي:

1-معدل إعادة الخصم:

يعتبر من الادوات الأساسية للسياسة النقدية يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القرض بالزيادة او بالنقصان، تم تحديده في احكام المادة 43 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض حيث

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، 2012، ص175.

[2] شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2015) مقال لمجلة (البشائر الإقتصادية)، مجلد03، عدد01،2017، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ص38.

[3] صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر(1990-2000)، (مجلة العلوم الإنسانية)، عدد05،2003، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص233.

[4] محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مقال لمجلة (الإجتهاد)، عدد 02،2012، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر ، ص488.

يتم تحديد معدل إعادة الخصم و هو قابل للتغيير كل 12 شهر تقريباً و يقوم مجلس النقد و القرض بكيفيات و شروط تحديده و ذلك بما يتناسب مع الوضعية النقدية و السياسة النقدية المطبقة[1]، و الجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2018):

الجدول رقم 01: يوضح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2018)

(الوحدة %)

بداية التطبيق	نهاية التطبيق	المعدل
2000/01/27	2000/10/21	7.5%
2000/10/22	2002/01/19	%6
2002/01/20	2003/05/31	%5.5
2003/06/01	2004/03/06	4.5%
2004/03/07	2016/09/30	%4
2016/10/01	2017/05/01	%3.5
2017/05/02	2018/12/31	%3.75

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات (2000-2018).

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم عرفا إنخفاض من 7.5% سنة 2000م إلى غاية 4.5% 2016/03/06، إلا أنه إستقر عند 4% منذ 2004/03/07 ليبقى ثابتا إلى غاية 2016/09/30 و هذا نتيجة لإنخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من بنك الجزائر و تحسن الوضعية المالية ليتراجع الى 3.5% سنة 2016 بعدها عرف إرتفاعاً طفيف بـ3.75% سنة 2017[2].

2-معدل الإحتياطي الإجباري:

تتمثل في النسبة التي يلتزم بها كل بنك تجاري بالإحتفاظ بجزء من اصوله في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، و قد حدد قانون النقد و القرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الإحتياطي الإلزامي 28% و في سنة 1994م أصدرت تعليمة رقم 16-94 التي تلزم المصارف و المؤسسات المالية بالإحتفاظ بمبالغ معينة من الإحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي، و تم تحديد معدل الإحتياطي الإلزامي في

١قشام اسماعيل و عباس خديجة، دراسة تحليلية و تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)،مقال لمجلة (الإقتصاد الصناعي)، مجلد 11، عدد02،2021، كلية العلوم إقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة،الجزائر، ص54.

هذه التعليمة من الإحتياط بـ2.5% عن مجموع الودائع، و مع بداية سنة 2001 تم إعادة تنشيط الإحتياطي الإجباري وفقاً لتعليمة بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 2001/02/11[1].

و عليه الجدول التالي يبين تطور نسبة الإحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2018)

جدول رقم02: يوضح تطور نسبة الإحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2018) **(الوحدة %)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الإحتياطي الإجباري	6	3	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50	8	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل الإحتياطي الإجباري	9	9	11	12	12	12	8	4	10	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات ،2008-2012-2018.

عرف معدل الإحتياطي الإجباري منذ بداية إستعماله تعديلات مختلفة و ذلك من أجل التحكم في سيولة الإقتصاد، حيث قام بنك الجزائر بفرض إحتياطي إجباري بنسبة 2.5% سنة 1994 غير أنه لم تطبق إلى غاية 2001م و ذلك بسبب ضعف السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي، حيث سجل معدل الإحتياطي الإجباري 3% سنة 2001م ثم إرتفع إلى 4.25% سنة 2001 ثم إلى 6.25% سنة 2003 و واصل إرتفاعه إلى 6.5% سنة 2004 ليبقى ثابتا إلى غاية 2007 ليستمر في الإرتفاع ليصل الى 12% سنة 2013 لتبقى هذه النسبة ثابتة خلال سنتي 2014،2015 حيث إعتمدت السلطات النقدية على معدل إحتياطي الإجباري بدرجة كبيرة في هذه الفترة من أجل إمتصاص السيولة.

لكن مع إنهيار أسعار النفط و تأثيرها على الإقتصاد الجزائري قام بنك الجزائر بتخفيض هذه النسبة الى 8% سنة 2016م إلى 4% سنة 2017م، ليعود للإرتفاع بـ10% سنة 2018م و هذا بسبب بداية العمل بسياسة التمويل غير تقليدي.

[1] فتيحة بن علية و صالح تومي، تحليل و تقييم أدوات السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية خلال الفترة(1990-2017)، مقال مجلة (إقتصاديات شمال افريقيا)، مجلد16، عدد22،2020، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص56.

3-عمليات السوق المفتوحة:

سمح قانون النقد و القرض 90-10 بإستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة إستحقاقها 06 أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة لكن بعد صدور الامر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض أزال سقف 20% و جعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف و أهداف السياسة النقدية رغم فعالية هذه الأداة، إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة في ديسمبر 1996م عندما قام بنك الجزائر بشراء سندات عمومية لا تتجاوز مدتها 06 أشهر بمبلغ إجمالي يقدر بـ04 مليار دج بمعدل فائدة متوسط يقدر بـ14.94[1]. و بالرغم من المجهودات المبذولة إلا أن عملية السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2000 الى غاية 2015 و لكن مع 2016م تم الرجوع للإعتماد على السوق المفتوحة ،و ذلك من أجل إعادة التمويل للبنوك.

4-إسترجاع السيولة:

في إطار قيام البنك المركزي بتعزيز الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية منذ بداية سنة 2002م و الذي تصادف مع ظهور فائض في السيولة على السوق النقدي إستعمل بنك الجزائر أدوات جديدة لمدة 07 أيام منذ أفريل 2002م بناء على نص التعليمة رقم 02 -2002 الصادرة في 2002/04/11م، و آداة الإسترجاع لثلاث أشهر المدرجة في أوت 2005م، و في 2013م تم إدخال آداة جديدة تتمثل في إسترجاع السيولة لمدة 06 اشهر[2].

و لقد ساهمت هذه الآداة بإمتصاص جزء كبير من فائض السيولة عن طريق إعلان مناقصات القروض وتتميز بمرونة أكثر من الإحتياطي الإجباري إذا يمكن تعديلها يوميا، و في ظل أهمية هذه الآداة أصبحت المفضلة لدى بنك الجزائر في إمتصاص فائض السيولة.

الجدول التالي يوضح مسار تطور إسترجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

[1] بن عزة اكرام و شليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية و دورها في تحقيق النمو خلال الفترة(1990-2017)، مقال لمجلة (البشائر الإقتصادية)، مجلد04، العدد02،2018، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم تسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، ص188.

[2] جمال سويح و علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي و التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)، مقال لمجلة (آفاق العلوم)، مجلد05، العدد17،2019، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص120.

الجدول رقم 03: يوضح تطور معدل إسترجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة(2000-2018)

السنوات	إسترجاع السيولة ل7 أيام	إسترجاع السيولة ل3أشهر	إسترجاع السيولة ل6اشهر
2000	-	-	-
2001	-	-	-
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	0.75	-	-
2005	1.25	1.90	-
2006	1.25	2	-
2007	1.75	2.50	-
2008	1.25	2	-
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-
2012	0.75	1.25	-
2013	0.75	1.25	1.50
2014	0.75	1.25	1.50
2015	0.75	1.25	1.50
2016	-	1.25	1.50
2017	-	-	-
2018	3.50	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر للسنوات (2002-2018)

5- التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة:

هي آداة جديدة تم إستخدامها سنة 2005 بموجب التعليمة رقم 04-05 الصادرة في 2005/06/14 و هي تقنية تسمح للبنوك التجارية توظيف ودائع 24 ساعة لدى بنك الجزائر تأخذ صورة قرض، مقابل فائدة بمعدل ثابت يحدده بنك الجزائر[1].

[1] علي لزعر و فضيل رايس، الفوائض النقدية و محددات التضخم في الجزائر(1999-2009)، مقال مجلة (الإقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال)،2018، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص191.

بالرغم من حداثة تطبيق هذه الآداة إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا و فعالية سنة 2008 بحيث تمكن بنك الجزائر من خلالها أن يسحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي و ذلك منذ تطبيقها سنة 2005.

الجدول رقم 04: يوضح تطور معدل التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة خلال الفترة (2000-2018)

(الوحدة%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة	-	-	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	-
معدل التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات(2005،2017)

المبحث الثاني: تطور الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2018م)

تعطي السياسة النقدية أهمية بالغة للعرض النقدي و يتم إصدار النقود بما يتوافق مع أهداف السياسة الإقتصادية، و لقد سعت الجزائر إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير و ذلك من أجل التحكم في العرض النقدي، بإعتباره أهم نقطة التي تعرقل مسار السياسة النقدية.

و سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر و ذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها طيلة فترة الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

تعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في أي إقتصاد و تتكون من[1]:

– الموجودات (المتاحات) النقدية: و يرمز لها بـ(M1) و تتكون من الأوراق النقدية و القطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية.

– الكتلة النقدية: و يرمز لها بـ(M2) و تتكون من الموجودات شبه نقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر بالإضافة الى الموجودات النقدية (M1)

في الجزائر تعرف الكتلة النقدية بـ"M2" و التي تشمل على المتاحات النقدية "M1" بالإضافة الى أشباه النقود و المتمثلة في الودائع لأجل، و ودائع التوفير.

تعد وظيفة إصدار النقود في الجزائر ومتابعة أهم العوامل التي تؤثر فيه من مسؤوليات بنك الجزائر، هذا و أن حجم الإصدار يتوقف على حجم النشاط الإقتصادي و على طبيعة السياسة النقدية المسطرة. و عليه يمكن تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

[1] عدوان علي و بن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد و القرض خلال الفترة(1990-2020)، مقال مجلة (دفاتر البحوث العلمية) مجلد10، عدد2022،01، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر، ص22.

الجدول رقم05: يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

(مليار دولار)

السنوات	الموجودات النقدية**M1**	الكتلة النقدية**M2**	معدل نمو الكتلة النقدية**M2**
2000	1048.2	2022.5	%13
2001	1238.5	2473.5	%22.3
2002	1416.3	2901.5	17.3%
2003	1630.4	3354.41	%15.6
2004	2165.6	3644.3	10.5%
2005	2437.5	4070.5	%11.7
2006	3177.8	4857.87	18.5%
2007	4233.6	5994.60	%21.5
2008	4964.9	6955.9	%16
2009	4944.2	7173.1	3.1%
2010	5756.4	8182.8	%15.2
2011	711.7	9929.2	19.9%
2012	7681.5	11015.1	%10.9
2013	8249.8	11941.5	%8.4
2014	9603	13686.7	14.6%
2015	9261.2	13704.5	%0.1
2016	9407	13816.3	0.8%
2017	10266.1	14974.5	%8.4
2018	11404.1	16636.7	%11.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2000-2018)

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين M1 و M2، أي كلما نسجل إرتفاع في M1 يقابله تزايد مستمر للكتلة النقدية M2، حيث عرفت الكتلة النقدية في هذه الفترة زيادة مستمرة و بوتيرة متسارعة حيث بلغت قيمتها 2473.5 مليار دج سنة 2001 مقارنة بـ2022.5 سنة 2000م أي إرتفعت و زادت بمقدار 451 مليار دج و يرجع هذا إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية نتيجة إرتفاع أسعار النفط وضخ كتلة نقدية إضافية لتمويل برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2004م) و الذي

خصص له مبلغ 07 ملايير دولار أي ما يعادل 520 مليار دج، كما واصلت الكتلة النقدية M2 إرتفاعها خلال السنوات 2005،2004،2003،2002 و ذلك بسبب التزايد المستمر للإدخار المالي لجزء من عائدات النفط، بالإضافة إلى الإرتفاع المسجل في إدخار الأسر.

و في الفترة الممتدة من 2005م الى 2008م إرتفعت الكتلة النقدية M2 من 4070.5 مليار دج سنة 2005 إلى 655.9 مليار دج سنة 2008 و هذا راجع للإرتفاع المستمر للعوائد النفطية، و تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة سنتي 2005 و 2006 و لم تعد في المسالك البنكية، لكن سرعان ما إنخفض معدل نمو الكتلة النقدية لـ3.1% سنة 2009 و هذا راجع إلى أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على الإقتصاد الجزائري، و مع بداية سنة 2010 عاد الإرتفاع للكتلة النقدية و تواصل في الإرتفاع إلى غاية 2014 و يعود سبب هذا الإرتفاع المتواصل إلى زيادة الموجودات الخارجية من جهة و إنتعاش القروض الموجهةللإقتصاد من جهة أخرى ،وفي سنتي 2015 و 2016 شهدت إنخفاض حاد في نمو العرض النقدي نتيجة إنهيار أسعار النفط، و بالتالي تراجع صافي الأصول الخارجية، ليرتفع مرة أخرى سنتي 2017 و 2018 نتيجة تنامي القروض الموجهة للإقتصاد وللدولة من جهة و إلى الطبع العشوائي للنقود من جهة أخرى.

عموماً يمكن القول بأن صافي الأصول الخارجية هو المؤثر الرئيسي في الكتلة النقدية، و يتأثر هذا الأخير بصفة مباشرة بأسعار النفط.

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

تمثل مقابلات الكتلة النقدية الغطاء الذي على أساسه يتم إصدار النقد، و لا يتم إصدار النقد إلا بالمقابل و تتكون من صافي الأصول الخارجية و القروض المقدمة للإقتصاد و القروض المقدمة لدولة و الجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) كما يلي:

الجدول رقم (06): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

(الوحدة ملياردج)

السنوات	صافي الأصول الخارجية	القروض المقدمة للإقتصاد	القروض المقدمة للدول
2000	775.9	993.7	677.4
2001	1310.7	1078.4	569.7
2002	1755.7	1266.8	578.6
2003	2342.6	1380.2	423.4
2004	3119.2	1535	-20.6
2005	4179.7	1779.8	-933.2
2006	5515.05	1905.4	-1304.1
2007	7415.5	2205.2	-2193.1
2008	10246.9	2615.5	-3627.3
2009	10885.7	3086.5	-3488.9
2010	11996.5	3268.1	-3510.9
2011	13922.41	3726.5	-3406.6
2012	14940	4287.6	-3334
2013	15225	5156.3	-3235.4
2014	15734.5	6504.6	-1992.3
2015	15375.4	7277.2	567.5
2016	12596	7909.9	2682.2
2017	11227.4	8880	4691.9
2018	9485.6	9976.3	6325.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2000-2018)

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1- **صافي الأصول الخارجية:** عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 زيادة مستمرة و بمعدلات نمو متذبذبة لصافي الأصول الخارجية حيث بلغت 77.5 مليار دج سنة 2000 لترتفع لـ1310.7 مليار دج سنة 2001 و هو ما ميز الوضعية النقدية في هذه السنة حيث عرفت ظاهرة نقدية جديدة، تجاوز صافي الأصول الخارجية الموجودات النقدية M1 لنفس السنة، و هذا ما يبين الدور الجوهري لصافي الأصول الخارجية كمحدد للتوسع النقدي في الجزائر في حين واصلت الإرتفاعات لصافي الأصول الخارجية إلى غاية 2014 لإرتباطه بأسعار النفط و التي شهدت إرتفاع كبير طيلة هاته الفترة لكن سرعان ما إنخفض صافي الأصول الخارجية إبتداء من 2015 من 15375.4 مليار دج إلى 9485.6 مليار دج سنة 2018 ، و يرجع هذا الإنخفاض نتيجة إنهيار أسعار النفط و إنخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار هذا ما أدى إلى تقلص صافي الأصول الخارجية.

2- **القروض المقدمة للإقتصاد:** فقد شهدت إتجاها تصاعديا منذ سنة 2000 سنة 2018 حيث قدرت 993.7 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى9976.3 مليار دج سنة 2018 ، أي كانت في تزايد مستمر و ذلك نتيجة زيادة الفوائض الإجمالية نتيجة تحسن الوضع المالي نتيجة إرتفاع أسعار النفط من جهة، و كذا طلب الأشخاص على القروض المصرفية من أجل تمويل الإستثمارات بالإضافة إلى التسهيلات الإئتمائية التي إعتمدتها البنوك لتمويل المشاريع الإقتصادية أو في مجال القروض الإستهلاكية التي عرفت إرتفاع محسوس في الفترة الأخيرة من جهة ثانية.

3- **القروض المقدمة للدولة:** عرفت ارتفاعاً خلال الفترة (2000-2003) فقد بلغت 423.4.578.6.569.7677.4 مليار دج على التوالي، ثم تراجعت من سنة 2004 إلى 2014 ، و هذا نتيجة الإنتعاش المالي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار النفط هذا ما ساهم في تقليص دور الخزينة العمومية و لكن مع إنهيار أسعار النفط لجأت الخزينة مرة أخرى للإقراض من الجهاز المصرفي و هذا إبتداء من سنة 2015، بمبلغ 567.5 مليار دج سنة 2015 لتصل إلى مبلغ 6325.7 مليار دج سنة 2018 .

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

من خلال هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على أهم العوامل التي تؤثر في الكتلة النقدية في الجزائر.

بإعتبار الجزائر بلد ريعي فإن الإقتصاد الوطني يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد النفطية، و يعد النفط الممول الرئيسي له، هذا ما جعل الإقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية و ذلك نظير لتقلبات أسعار النفط وبالتالي

فإن أسعار النفط تؤثر على العديد من المتغيرات الإقتصادية و بذلك فإن الكتلة النقدية تتأثر هي الأخرى بتقلبات أسعار النفط و الجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط في الجزائر:

الجدول رقم 07: يوضح تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
أسعار النفط بالدولار	27.60	23.12	24.36	28.10	36.00	50.64	61.08	69.10
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
أسعار النفط بالدولار	94.45	61.06	77.45	107.50	109.50	105.90	96.20	49.50
السنوات	**2016**	**2017**	**2018**					
أسعار النفط بالدولار	40.76	52.87	70.7					

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير الاحصائي السنوي لمنظمةOPEC (2000-2018).

من خلال معطيات هذا الجدول و بالرجوع كذلك إلى معطيات الجدول رقم (05) و رقم (06) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط و تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر و بإعتبار أن صافي الأصول الخارجية هو المقابل الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر وبالتالي فهي السبب الأول وراء زيادة و إنخفاض الكتلة النقدية.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في التأثير على الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر (2000-2018)

لقد قامت السلطات النقدية في الجزائر بالعديد من الإصلاحات والتعديلات في سبيل معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية التي تعاني منها أملا في الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي لكنها واجهت في ذلك عدة تحديات وعقبات حاولت تجاوزها ومن خلال هذا المبحث سنحاول الوقوف على مدى تأثير السياسة النقدية المتبعة في علاج بعض الإختلالات الإقتصادية الداخلية كمايلي:

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم

إن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط بل هي مؤسساتية وهيكلية وذلك بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم وجود كفاءات بشرية مؤهلة مما أدى إلى إرتفاع وتيرة التضخم والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم 08: يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018). (الوحدة%).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	0,34	4,23	1,42	2,59	3,54	1,64	2,53	3,53	4.86	5,7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	/
معدل التضخم %	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,8	6,4	5,6	4,27	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات(2000-2018).

- الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الشكل رقم 10 : يوضح تطور معدل نمو الكتلة النقدية M2 والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

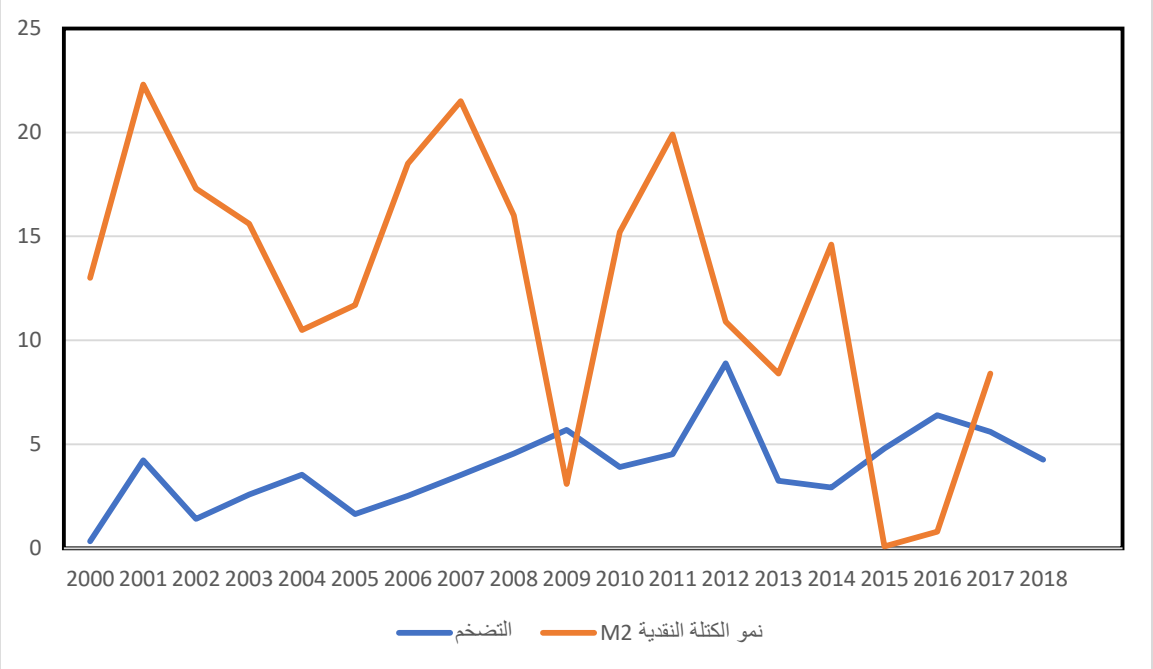

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدولين رقم (05) و (07).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه مايلي:

سجل معدل التضخم أدنى قيمة له سنة 2000 وهذه النتيجة الحسنة تعود إلى الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة والتي مست معدلات الفائدة ورفعها إلى معدلات قياسية، وفي سنة 2001 سجل إرتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2000 حيث بلغ 4,23% ويعود ذلك إلى نمو الكتلة النقدية (M1-M2) و إطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي، لكن سرعان ما إنخفض سنة 2002 إلى 1,42% نتيجة إنخفاض الكتلة النقدية (M2) وذلك بسبب إستخدام السلطات النقدية آداة جديدة وتمثلت في آداة إسترجاع السيولة،ليرتفع من جديد سنتي 2003 و 2004 حيث بلغ 2,59% و 3,54% على التوالي وذلك بسبب الفائض في السيولة المصرفية ونتيجة تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي.

بعد حلول سنة 2005 إنخفض مجددا حيث بلغ 1,64% بسبب إنخفاض السيولة المصرفية وهذا مايفسر فعالية السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية، نتيجة إدخال آداة جديدة وهي التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة بالفائدة، ليرتفع من جديد سنة 2006 ويستمر في الإرتفاع إلى غاية 2009 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب إرتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار،

لينخفض التضخم سنة 2010 بسبب بداية تحسن الوضع الإقتصادي العالمي[1]، لكن في سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى قيمة له بمعدل 8,89% ويرجع هذا الإرتفاع إلى الزيادة المعتبرة في الأجور نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة والذي إنعكس مباشرة على زيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية هذا ما ساهم في إرتفاع معدل التضخم، أما سنتي 2013،2014 فقد شهدت تراجع في معدل التضخم حيث بلغت 3,25% 2,92% وهذا بسبب السياسة النقدية الصارمة المطبقة من خلال الآداة الجديدة وهي آداة إسترجاع السيولة ل6 أشهر[2] ليرتفع معدل التضخم من جديد حيث قدر(4,8%،6,4%، 5,6%،4,27%) لسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) على الترتيب وهذا يرجع إلى إرتفاع أسعار المنتجات الصناعية والخدمية والإستهلاكية بسبب الأزمة النفطية وعجز السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي[3].

وعلى العموم يمكن القول بأن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية الجزائرية إلا أن السياسة النقدية لم تكن فعالة بالقدر الكافي، وهذا راجع للإعتماد الدولة على العوائد البترولية والتي كان لها أثر سلبي على مؤشرات التنمية الإقتصادية وذلك يتضح من خلال سنتي 2015-2018 أي بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: فعالية السياسة التقدية في معالجة البطالة

يعتبر هدف مكافحة البطالة وتحسين مستوى التشغيل من بين الأهداف الثانوية التي تسعى السلطة النقدية لتحقيقه وذلك بعد الحد من التضخم ويرتبط هذا الهدف بشكل مباشر مع النمو الإقتصادي، ومع تزايد حجم البطالة سعت الجزائر لمواجهتها وذلك من خلال إتباعها لمختلف السياسات والإصلاحات وذلك من أجل التخفيف من حدتها.

وعليه يمكن توضيح تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2018) من خلال الجدول التالي:

[1] ليلى معمري وسعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مقال لمجلة (الإقتصاد والتنمية)، العدد6،2016، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحى فارس المدية، الجزائر، ص 128.

[2] عمر حمام وعمر سعيداني، فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (2000-2016)، مقال لمجلة (العلوم الإجتماعية والإنسانية)، المجلد 8، العدد 14،2017 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، ص 106.

جدول رقم 09 : يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2018).

(الوحدة%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	29,5	27,3	25,6	23,7	17,5	15,2	12,3	13,8	11,3	10,2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل البطالة %	10	10	11	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات (2000-2018)

- الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

الشكل رقم 11: يوضح تطور الكتلة النقدية M2 والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

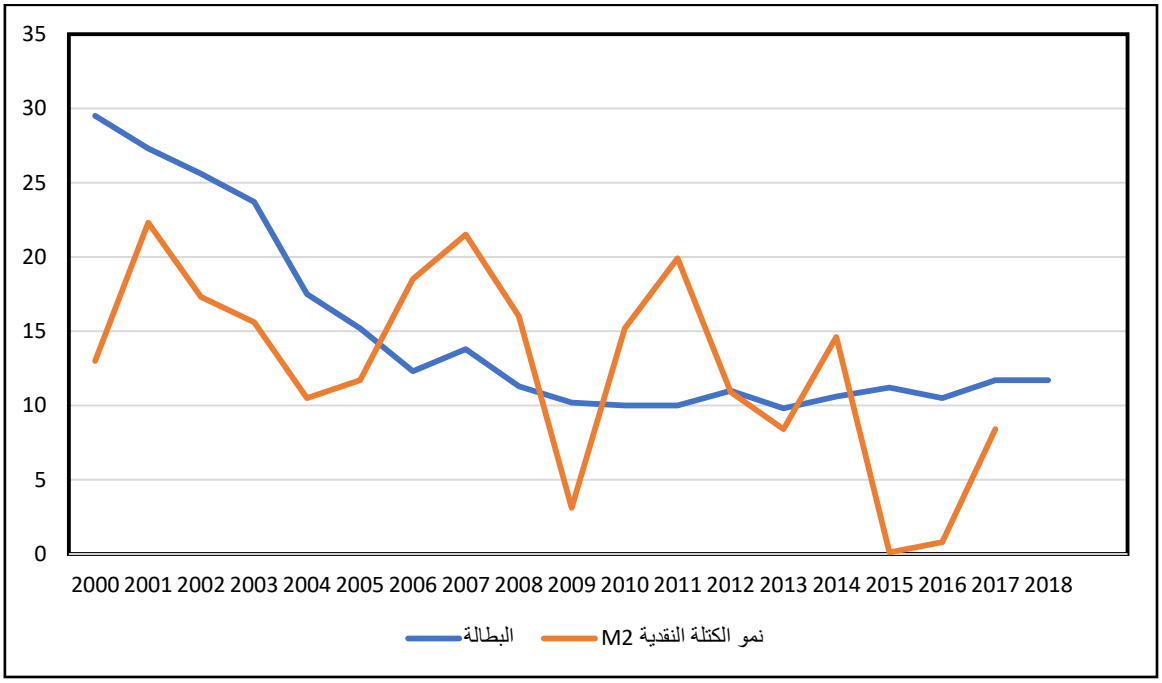

المصدر : من إعداد الطالبة بإعتمادا على الجدولين رقم (05) و (09)

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2007) عرفت إنخفاض مستمرا من 29,5% سنة 2000 إلى 13,8% سنة 2007 نتيجة إرتفاع أسعار النفط الذي إنعكس على النشاط الإقتصادي بالإيجاب من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية، وذلك من خلال خفض معدل إعادة الخصم، و الذي مكن السلطة النقدية من تطبيق برنامجين تنمويين برنامج الإنعاش الإقتصادي

وكذا برنامج دعم النمو والتي تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة وهذا عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال عن طريق تشجيع الإستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة[1].

واصل معدل البطالة إنخفاضه خلال الفترة (2008-2013) من 11,3% سنة 2008 إلى 9,8% سنة 2013 نتيجة إنعاش الإستثمار وذلك من خلال الزيادة في نسبة القروض المقدمة للإقتصاد من أجل توسيع النشاط الإقتصادي وخلق فرص عمل إضافية لدعم الشباب ولعل أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة والمتمثلة في المخطط الوطني لمكافحة البطالة وهو ما جسدته فعلا من خلال الصيغ المختلفة التالية[2]:

- برامج الشبكة الإجتماعية.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- الوكالة الوطنية للإستثمار ANDI.

أما الفترة الأخيرة الممتدة من 2014 إلى 2018 عرفت معدلات البطالة إرتفاعا طفيفا وهذا راجع إلى إنهيار أسعار النفط مما أدى بالحكومة إلى إتخاذ السياسة التقشفية والمتمثلة في تجميد بعض المشاريع مؤقتا.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن المعدلات الخاصة بالبطالة في الجزائر يصعب تقديرها وهذا في ظل عدم التأكد من دقتها، إلا أنه يمكن القول بأن السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق هدف التشغيل وذلك بالرغم من إتخاذ عدة إجراءات لمكافحتها فطبيعة مناصب العمل المستحدثة هي في الغالب مناصب مؤقتة ذات طابع إجتماعي لا تساند النمو وعدم توفر البيئة المناسبة والجذابة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا عدم تشجيع القطاع الخاص، وعدم مقدرة السلطة النقدية في تحقيق معدل النمو بأكثر من 5% حتى يمكن من تسريع وتيرة التشغيل ومنه تخفيض معدل البطالة.

[1] صلاح الدين كروش و ربيع قرين، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] زواد نسيمة و زواد نجاة، دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، مقال لمجلة (السياسة العالمية)، مجلد 6، العدد2022،1 كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس،الجزائر، ص ص 526،527.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في إستقرار النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف التي تسعى السلطات النقدية الجزائرية لتحقيقها ويتضح ذلك من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرها بنك الجزائر وذلك من خلال المادة 55 من قانون النقد والقرض والتي نصت على تحقيق معدل نمو إقتصادي منتظم من قبل السلطات النقدية ولكن مع صدور الأمر 03-11 تم إستبدال النمو المنتظم للإقتصاد بالنمو السريع أي تفضيل الكم على النوع.

وعليه سوف نقوم بتحليل معدل النمو الإقتصادي للفترة (2000-2018) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10 يوضح تطور معدل النمو الإقتصادي للفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الإقتصادي %	2,4	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1	2	3	2,4	2,4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معدل النمو الإقتصادي %	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,3	3,2	1,6	1,2	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2000-2010).

الشكل رقم 12 : يوضح تطورمعدل نمو الكتلة النقدية M2 والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

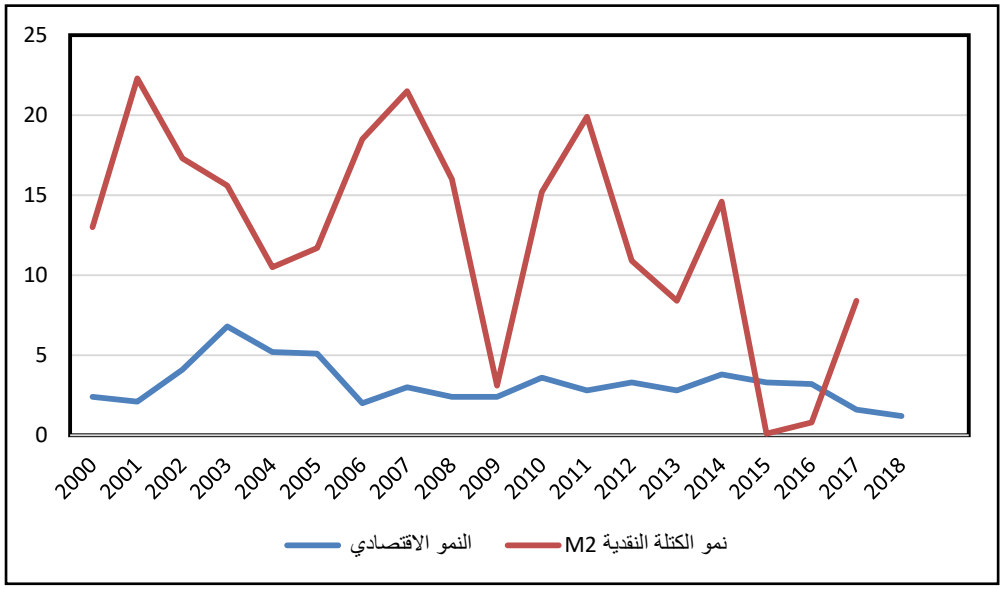

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الجدولين رقم (05) و (10) .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن معدل النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة تميز بنوع من التذبذب وعدم الإستقرار، حيث تم تسجيل 2,4% سنة 2000 وبعد هاته السنة إستمر معدل النمو في الإرتفاع من سنة لأخرى وبمعدلات مختلفة حيث بلغ 2,1% 4,1% لسنوات 2001، 2002 على التوالي، ليصل إلى 6,8% سنة 2003 وهي أعلى نسبة سجلها خلال فترة الدراسة الدراسة ويعود ذلك إلى إرتفاع أسعار المحروقات والتي إنعكست إيراداتها على الوضع الإقتصادي بالإيجاب، وبقي معدل النمو مرتفع نسبيا في السنتين 2004، 2005 بمعدل 5,2% ، 5,1% على التوالي نتيجة برامج الإنعاش الإقتصادي الناجمة على عوائد البترول، ليعود معدل النمو للإنخفاض سنتي 2006، 2007 بمعدل 2% و 3% على التوالي، ويعود سبب هذا الإنخفاض إلى تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة 5,6% وهذا حسب تقرير بنك الجزائر، في حين واصل معدل النمو تراجعه سنتي 2008، 2009 حيث بلغ 2,4% خلال هاتين السنتين ويرجع هذا إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الوطني والتي أدت إلى الركود في النشاط الإقتصادي، ليشهد معدل النمو إبتداء من سنة 2010 إلى غاية 2014 تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض و تميزت هذه الفترة بإرتفاع القروض المقدمة للإقتصاد وذلك من أجل تمويل الإقتصاد ودعم النمو الإقتصادي وهذا نتيجة الإنتعاش المالي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة.

قدر معدل النمو سنة 2015 ب 3,3% لينخفض بأكثر من 50% سنتي 2017، 2018 حيث وصل إلى 1,6% و 1,2% على التوالي يرجع هذا إلى الأزمة النفطية العالمية بالإضافة إلى عجز مختلف القطاعات مما إنعكس بالسلب على النمو الإقتصادي وهذا ما دفع بالسلطات النقدية إلى إتباع سياسة التقشف واللجوء إلى التمويل الغير تقليدي وذلك من أجل الخروج من الأزمة.

وفي الأخير نستنتج بأن السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق الإستقرار في معدل النمو الإقتصادي بحيث كان معدل النمو ضعيفا نسبيا وذلك بسبب إرتباط معدل النمو الإقتصادي بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية وبالتالي هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الإقتصادي.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى:

أولا: تطورت السياسة النقدية في الجزائر أكثر بعد صدور قانون النقد والقرض وأصبحت واضحة المعالم الذي منح الإستقلالية للبنك المركزي في إدارة ورسم السياسة النقدية وقد طرأت عليه العديد من التعديلات.

ثانيا: تهدف السياسة النقدية في الجزائر إلى مجموعة من الأهداف والمتمثلة في إستقرار الأسعار، كهدف صريح للسياسة النقدية، تحقيق النمو الإقتصادي، مكافحة البطالة، تحقيق التوازن الخارجي، وبذلك تعتمد على الأدوات الكمية بغية الوصول لأهداف السياسة النقدية المسطرة.

ثالثا: عرفت الجزائر إنتعاش مالي خلال الفترة (2000-2014) وذلك بسبب تحسن أسعار النفط والذي يساهم في إرتفاع صافي الأصول الخارجية، مما جعل بنك الجزائر يتجه نحو إتباع سياسة نقدية توسعية وكذلك قام بإستحداث آداتين آداة إسترجاع السيولة، تسهيلات الودائع المغلقة بالفائدة وذلك من أجل التحكم في الكتلة النقدية، ولكن مع إنهيار أسعار النفط سنة 2015 إضطرت الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات تقشفية وقيام بنك الجزائر بإتباع سياسة نقدية إنكماشية.

رابعا: يرجع الإنخفاض في معدلات التضخم والبطالة وكذا تسجيل معدلات نمو موجبة للفترة (2000-2014) إلى تحسن أسعار النفط وتزامنا مع توجه الحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة مالية توسعية من خلال تسطير البرامج التنموية.

خامسا: السياسة النقدية لم تكن فعالة بالقدر الكافي في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية وذلك بسبب إرتباط الإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، هذا ماجعلها عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وهذا ما أثر نجاعة وفعالية السياسة النقدية في الجزائر.

خاتمة عامة

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الإقتصادية تأثيرا على النشاط الإقتصادي و ذلك من خلال معالجة مختلف الإختلالات الإقتصادية عن طريق التأثير في المتغيرات الإقتصادية لأجل تحقيق التوازن الإقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

لتحقيق هذا الهدف تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و ذلك من خلال عرض مفهومها و تطورها التاريخي و شروط نجاحها و معرفة أهم أدواتها و أهدافها، أما في الفصل الثاني فقد تناولنا فيه التوازن الإقتصادي و محدداته و كذا معرفة الإختلالات الإقتصادية الداخلية و المتمثلة في التضخم، البطالة، النمو الإقتصادي، كما أبرزنا العلاقة بين السياسة النقدية و الإختلالات الإقتصادية الداخلية.

و في الفصل الثالث قمنا بدراسة تحليلية لتطور السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018) و ذلك من خلال التعرف على واقع السياسة النقدية في الجزائر، و كذا تحليل الوضعية النقدية في الجزائر و معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية.

أ- نتائج البحث:

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج التالية:

1. تعتبر السياسة النقدية أحد أهم السياسات الإقتصادية و المؤثر الرئيسي و الفعال في الوضع الإقتصادي وتستخدم من قبل السلطة النقدية من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي.
2. مرت السياسة النقدية بعدة مراحل و تطورت عبر مختلف المدارس الفكرية ،مما أدى إلى تعارض وإختلاف وجهات نظر المفكرين الإقتصاديين للسياسة النقدية و دورها في الإقتصاد، و لكن بالرغم من هذا إلا أنهم أجمعوا على رأي واحد و هو أنه لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة تعمل على تحقيق أهداف معينة في ظل ظروف معينة.
3. تعد السياسة النقدية في الدول المتقدمة أكثر فعالية من الدول النامية بسبب وجود إقتصاد قوي ومنظم وجهاز مصرفي متقدم، و توفر أسواق مالية و نقدية و غياب هذه الشروط قلل من نجاعة وفعالية السياسة النقدية في الدول النامية.
4. تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق المربع السحري لكالدور و ذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات النقدية الكمية و النوعية لأجل بلوغ الأهداف الإقتصادية المسطرة من قبل الحكومات.

5. يصعب القضاء على الإختلالات الإقتصادية دفعة واحدة و ذلك بسبب تعارض بعض الأهداف فيما بينها كالتضخم و البطالة، حيث أن علاج أحد الإختلالات يؤدي إلى ظهور أخرى بسبب التعارض الموجود بينهم.
6. مرت الجزائر بالعديد من الإصلاحات النقدية لعل أهمها قانون النقد و القرض و الذي يعتبر أهم إصلاح في تاريخ السياسة النقدية و الذي أعاد الإعتبار لمكانة السياسة النقدية و أدواتها.
7. تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على الأدوات الكمية في تأثير على المتغيرات الإقتصادية بسبب عدم كفاءة و فعالية الأدوات النوعية نتيجة إنعدام الثقة بين المتعاملين الإقتصاديين و البنوك.
8. ساهمت السياسة النقدية المتبعةفي الجزائر في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الداخلية كالنمو الإقتصادي والبطالة والتضخم وتحسنت هاته المؤشرات نوعا ما، إلا أن هذا التحسن مرتبط بتحسن أسعار المحروقات دوليا، وإنخفاضه إنعكس فيما بعد على هاته المؤشرات سلبيا، الأمر الذي يدل على إنخفاض فعالية السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الداخلية.
9. قامت السلطة النقدية في الجزائر بالعديد من الإصلاحات و التعديلات، و لكن بالرغم من هذا لا يزال تأثيرها غير كاف على التوازن الإقتصادي، و هذا راجع إلى الطابع الريعي للإقتصاد الوطني و أن تحقيق هذا الأخير مرهون بتقلبات أسعار النفط، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية.
10. يعاني الاقتصاد الوطني من إختلالات هيكلية و التي تتطلب إصلاحات هيكلية جذرية، فمن الصعب معالجة إختلالات هيكلية بأدوات تصحيحية.

ب- نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: المتعلقة بـ" تسعى السياسة النقدية بإتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير للتحكم في المعروض النقدي بإستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية" هي فرضية **محققة**، بحيث توصلت نتائج الدراسة أن السياسة النقدية تتمثل في مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي للتحكم و التأثير على الكتلة النقدية من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة.

الفرضية الثانية: المتعلقة بـ"يعتبر إرتفاع كل من التضخم و البطالة و تذبذب معدلات النمو الاقتصادي من مظاهر الإختلالات الإقتصادية الداخلية" هي فرضية **محققة**، بحيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن إرتفاع كل من معدلي التضخم و البطالة و تذبذب النمو الإقتصادي من المؤشرات الرئيسية للتوازن الداخلي، و لهم أثر بالغ على تطور و تقدم المجتمعات، لذا تسعى السلطات إلى إتباع مجموعة من الإجراءات و الوسائل لمعالجتها.

الفرضية الثالثة: المتعلقة بـ"إستفادا الإقتصاد الجزائري من السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنك المركزي في تحقيق التوازن الإقتصادي بشكل يسمح له بالعمل بنفس الآليات في السنوات القادمة" هي فرضية **غير محققة** بحيث أن السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة بالقدر الكافي في تحقيق التوازن الإقتصادي الداخلي، مايحتم على الحكومة العمل على إيجاد إستراتيجيات وتدابير داعمة وجذرية مستقبلا.

ج- توصيات البحث:

بناء على ما توصلنا إليه من نتائج يمكننا تقديم الإقتراحات التالية:

1. منح إستقلالية أكبر للبنك المركزي في إتخاذ القرارات و رسم الأهداف و تصميم السياسة النقدية المناسبة.
2. ضرورة تفعيل السوق النقدي في الجزائر قصد تنشيط آداة السوق المفتوحة.
3. ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية و المالية من أجل معالجة الإختلالات الإقتصادية.
4. العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك من خلال تفعيل القطاع الإنتاجي ذو القيمة المضافة.
5. فتح الباب أمام المستثمر الأجنبي عن طريق تخفيف الإجراءات الإدارية و توفير البيئة المناسبة له.
6. المساهمة في دعم المشاريع الإستثمارية عن طريق تقديم تسهيلات إئتمانية و ذلك من أجل محاربة البطالة و رفع معدل النمو الإقتصادي.
7. الإسراع في تبني الحكم الراشد و العمل على إرساء مبادئه.

د- آفاق البحث:

إنطلاقا من جملة النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة في هذه الدراسة، تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة بالموضوع المدروس والتي لم يسمح إطار الدراسة بتناولها بشيء من التفصيل، والتي يمكن أن تكون نقطة إنطلاق لدراسات مستقبلية نراها جديرة بالدراسة والتحليل، ومنها:

1- دور الحوكمة في تفعيل أثر السياسة النقدية على الإستقرار الإقتصادي الكلي.

2- دور السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الخارجية.

3- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وأثرها على تحفيز النمو الإقتصادي في الدول النامية.

4- أثر التمويل النقدي على تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية في الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب

1- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

2- إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.

3- أكرم محمود الحوراني وعبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا 2014.

4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر 2008.

5- بن حمود سكينة، دروس في الإقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، ط1، الجزائر، 2005.

6- خالد واصف الوزني وأحمد ياسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

7- السيد أحمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2013.

8- صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية (المفهوم، أهداف، أدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع،الجزائر، 2005.

9- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

10- ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي – البنوك التجارية، مؤسسة الجامعة، مصر، 2000.

11- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية- التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ط3، الجزائر، 2005.

12- عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، أداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

13- عبد الحسين خليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المنهج للنشر والتوزيع الأردن،2015.

14- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

15- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك – الأساسيات والمستحدثات-، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.

16- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر 2005.

17- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.

18- عوض فاضل وإسماعيل الديلمي، النقود والبنوك، دار المحكمة للطباعة والنشر.

19- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2006.

20- فهمي حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في إقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2006.

21- مايكل أبدجمان، الإقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة مُحَّد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر الرياض، السعودية، 1988.

22- مُحَّد إدريس، السياسة النقدية – سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 17 أبوظبي،2021.

23- مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.

24- مصطفى عبد الرؤوف وعبد الحميد هاشم، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي في الدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.

25- مصطفى مُحَّد مدحت و أحمد سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1999.

26- مُحَّد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف عطية، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.

27- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر 2007.

28- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد – الأسباب والحلول – دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2001.

المقالات والملتقيات:

أ-المقالات:

29- أسماء مسعي وفضيل رايس ،التمويل غير تقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر مقال لمجلة (دراسات في الإقتصادوإدارة الأعمال)،مجلد05،العدد01، 2022،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي تبسي تبسة ،الجزائر.

30- باصور كمال، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)، مقال لمجلة (الإقتصاد والتنمية)، العدد06، 2016، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

31- بن سماعين مرادورحماني سمير،دورالسياسةالنقديةفي معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (2000-2019)،مقال لمجلة (آفاق للبحوث والدراسات)،العدد01، 2021،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي مغنية ،الجزائر.

32- بن عزة إكرام وشليل عبد اللطيف ،تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو خلال الفترة (1990-2017)مقال لمجلة (البشائر الإقتصادية)،مجلد04،العدد02، 2018، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر.

33- بن نافلة نصيرة ،فعالية السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية(1970-2014)مقال لمجلة (المنتدى لدراسات والأبحاث الإقتصادية)،العدد03، 2018،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت،الجزائر.

34- جمال سويح وعلال بن ثابت ،فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم خلال الفترة (2000-2016)،مقال لمجلة (آفاق للعلوم)،مجلد 05، العدد 17، 2019، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة زيان عاشور الجلفة ،الجزائر.

35- رحيمي عيسى وآخرون،ظاهرة البطالة مفهومها-أسبابها وآثارها،مقال لمجلة (إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية)،2018،كليةالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ،الجزائر.

36- روشوعبدالقادر،الإطار القانوني السياسة النقدية في ظل التحديات الإقتصادية في الجزائر (2001-2018)،مقال لمجلة (إقتصاديات شمال إفريقيا)،مجلد16،العدد01، 2020،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بتيسمسيلت،الجزائر.

37- زعيتري فاطمة وبن خليف طارق ،دراسة تحليلية السياسة النقدية في الجزائر (2000-2019)،مقال لمجلة (إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية)،العدد01، 2021،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة زيان عاشور الجلفة،الجزائر.

38- زواد نسيمة وزواد نجاة ،دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)مقال لمجلة (السياسة العالمية)،مجلد 06،العدد،01، 2022، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف بومرداس ،الجزائر.

39- حمداني معمر وبناي مصطفى ،أهمية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر (2000-2017)،مقال لمجلة (الإقتصاد الجديد)،العدد04، 2021،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3، الجزائر

40- زواوي فضيلةوآخرون ،أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية(1990-2017)،مقال لمجلة (البحوث والدراسات التجارية)،مجلد05،العدد01، 2021،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة زيان عاشور الجلفة ،الجزائر.

41- شلغوم عميروش ،فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)،مقال لمجلة (البشائر الإقتصادية)، مجلد03،العدد01، 2017،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة جيجل،الجزائر

42- صالح مفتاح ،أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)،مقال لمجلة(العلوم الإنسانية)العدد05، 2003،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر.

43- صلاح الدين كروش وربيع قرين،أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2017)مقال لمجلة (الإستراتيجية والتنمية)مجلد11،العدد02، 2021،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،الجزائر.

44- عدوان علي وبن سماعين حياة،دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة (1990-2020)مقال لمجلة (دفاتر البحوث العلمية)،مجلد10،العدد01، 2022،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي تيبازة ،الجزائر.

45- علي لزعر وفضيل رايس ،الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)،مقال لمجلة(الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال)،2014،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر.

46- علي مكيد وعلاء الدين عشيط ،أثر السياسة النقدية والمالية في التضخم في الجزائر (1990-2015)،مقال لمجلة (بحوث إقتصادية عربية)،العدد 78-79 ،2017،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة يحي فارس المدية،الجزائر.

47- فتيحةبن علية وصالح تومي،تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصاديةالكليةخلال الفترة (1990-2017)،مقال لمجلة (إقتصاديات شمال إفريقيا)،مجلد16،العدد22، 2020، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3،الجزائر.

48- قشام إسماعيل وعباس خديجة،دراسة تحليليةتقيمية لدور السياسة النقدية في ظبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)،مقال لمجلة (الإقتصاد الصناعي)،مجلد11،العدد02، 2021،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة زيان عاشور الجلفة ،الجزائر.

49- مُحَّدبلوافي،السياسة النقدية في الجزائر ،مقال لمجلة (الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية)،العدد02، 2012 ،كليةالعلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي تامنغست ،الجزائر.

50- نجاح الهزايمةورشا أبوشاويش،تقدير الطلب الكلي للإقتصاد الأردني.مقال لمجلة (الدراسات الإقتصادية التطبيقية)،مجلد01،العدد01، 2021،الأردن.

51- هشام لبزةو مُحَّدالهادي ضيف الله،شكل التوازن لإقتصادي في ظل سياستي الإنكماش المالي والنقدي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)مقال لمجلة (الدراسات الإقتصادية الكمية)،العدد04 2019، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3،الجزائر

ب-الملتقيات:

52- عيجولي خالد،فعالية أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من إنهيار الأسواق المالية في ظل الأزمات العالمية الراهنة، ملتقى عالمي دولي حول (الأزمة المالية والإقتصادية الدولية)جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر ،20-21أكتوبر

الرسائل والمذكرات:

أ- الرسائل:

52- بروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي للجزائر (1990-2016)، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

53- حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية في الجزائر (2000-2014)، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.

54- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي في الجزائر (1990-2004)،رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006.

55- رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الإختلالات الإقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017.

56- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 2015.

57- قميتي عفاف، سياسة الإنفاق وعلاقته بالمتغيرات الكلية، دراسة حالة، رسالة دكتوراه في علوم التسيير دراسات مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط الجزائر،2019.

ب- المذكرات:

58- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.

59- بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الإقتصادي في الجزائر (1990-2008)، مذكر ماجستير في العلوم الإقتصادية، مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010.

60- حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الإختلالات الإقتصادية الكلية في الجزائر (2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

61- رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2008.

62- قاسمي نوال، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي في الجزائر (2000-2017) مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2018.

63- نسيبة خوالدي، أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر (1990-2018)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2021.

64- يمينة شبيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر (2000-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

المطبوعات البيداغوجية :

65- بلحنيش عبد الرحمان،النظام المصرفي الجزائري ،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس،إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة آكلي مُحَّد أولحاج البويرة ،الجزائر،2021.

66- بن علقمة مليكة،قانون النقد والقرض ،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر إقتصاد نقدي وبنكي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف 1، الجزائر ،2022.

67- زهية لموشي،الإقتصاد الكلي 01،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،الجزائر

68- محمد حصاص،الإقتصاد الجزئي 01،مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى مشترك ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة،الجزائر.

الوثائق الرسمية:

أ– القوانين والمراسيم:

70- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،أمر 10–04 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية 2010/09/01.

التقارير :

71- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات (2000–2018).

72- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 5، الجزائر، 2008.

73- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 20، الجزائر، 2012.

74- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، الجزائر، 2018.

75- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2004.

ثانيا: باللغة الأجنبية

a- Livre:

76- Jean Arous, les théories des croissances éditions du seuil, paris, France, 1999.

b- Article :

77- Lawrence Christiano, Martin Eichembaum, nominal rigidities and the dynamic effects of a shock to monetary policy, journal article of (political economy), vol113n N°01, 2005 the University of Chicago press.

c- Rapport:

81- ONU rapport mondial sur le développement humain, de Boeck université Bruxelles, 2000.

ثالثا: المراجع الإلكترونية:

82- http:// www.rouwwad.com

83- http://www.bank-of-algeria.dz

84- http://www.Ons.dz